الأمم المتحدة S/PV.9857

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9857**

الأربعاء، 12 شباط/فبراير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فو كونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيدة كريم
	الصومال	السيد محمد يوسف
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليونان	السيد سيكريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية، تركيا، الجمهورية العربية السورية، قطر، الكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نشهد مرحلة مفصلية في تطورات الأحداث السياسية التي تشهدها الجمهورية العربية السورية. وأود أولاً أن أطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات فيما يخص العملية الانتقالية.

في 29 كانون الثاني/يناير، اجتمع طيف واسع من الفصائل العسكرية في دمشق وأصدروا إعلاناً يقضي بحل دستور عام 2012، والتشريعات الاستثنائية، والبرلمان السابق، والمؤسسة العسكرية السابقة، وكافة الأجهزة الأمنية السابقة، والميليشيات المسلحة المتحالفة مع النظام السابق، وحزب البعث. ونص الإعلان على حل كافة التشكيلات الثورية والطوائف العسكرية، بما فيها – وهو أمر جدير بالملاحظة – الكيانات الثورية المدنية والسياسية، على أن يتم إدماجها في المؤسسات الحكومية. وعُيِّن السيد أحمد الشرع "رئيساً مؤقتاً ورئيساً للدولة خلال الفترة الانتقالية"، وخوَّل الإعلان له صلاحية تشكيل وتعيين مجلس تشريعي مؤقت.

وفي اليوم التالي، في 30 كانون الثاني/يناير، وجّه السيد الشرع خطاباً للأمة تعهد فيه بما يلي: "العمل على تشكيل حكومة انتقالية جامعة تعكس تنوع النسيج السوري، من رجال ونساء وشباب". وقال أيضًا إنه سيعمل على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأشار في معرض خطابه إلى خطوات محددة سيعلن عن تشكيل لجنة تحضيرية لاختيار مجلس تشريعي مصغر، يليه إعلانه عن الإعلان الدستوري ليكون المرجعية القانونية للمرحلة الانتقالية. وقال أيضاً إنه سيتم تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر حوار وطني. وقد تحدث في وسائط الإعلام عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون أربع إلى خمس سنوات.

وقد أطلعتني سلطات تصريف الأعمال علما في وقت لاحق على هذه المسائل بمزيد من التفصيل، وقال إننا قد نترقب خطوات عملية في غضون فترة قصيرة للغاية. وبالفعل أعلن اليوم رسمياً عن تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني.

وجددت قيادة السلطات المؤقتة المكلفة بتصريف الأعمال التزامها، في تصريحات علنية وفي إفاداتها لي، بأن سورية الجديدة ستكون وطناً لكافة السوريين وستقوم على أسس جامعة وذات مصداقية. في ضوء خارطة الطريق المفصّلة التي يجري وضعها بشأن نظام الحكم والدستور والانتخابات، تظهر تصريحات السلطات القائمة بتصريف الأعمال تطابقا ملحوظا مع المبادئ الرئيسية الواردة في القرار 2254 (2015). والعامل الرئيسي هو التنفيذ.

لقد أوضحتُ لسلطات تصريف الأعمال أن بعثتي على استعداد لتقديم المشورة والدعم، كما هو الحال بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وقد استعرضت مجموعة كاملة من المجالات التي يمكن تقديم الدعم فيها. وقد التزمت سلطات تصريف الأعمال حتى الآن بالتشاور عن كثب معي ومع مكتبي بشأن جميع الخطوات المتعلقة بعملية انتقالية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها. ونتطلع إلى ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات متابعة ملموسة. ومن جانبنا، لا نزال على استعداد للعمل بشكل هادف وبنّاء بشأن الخطوات التالية مع سلطات تصريف الأعمال، على النحو المتفق عليه، دعماً لعملية يقودها السوريون، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للقرار 2254 (2015).

وقد التقيت أثناء وجودي في سورية بطائفة متنوعة من الممثلين والمجموعات والأفراد من جميع أنحاء البلد، من المنخرطين في مجموعة كاملة من الأنشطة السياسية والمجتمعية والدينية والتنظيمية. وأدهشني بشدة الاقتناع المشترك بين جميع السوريين الذين قابلتهم بأن نجاح عملية الانتقال السياسي في سورية أمر ضروري وأنهم لا يمكنهم تحمل الفشل. ويدرك الجميع أن العملية قد يشوبها القصور، ولكن الكثيرين يشعرون بالقلق لغياب سيادة القانون وعدم وجود إطار دستوري أو قانوني للتعيينات واتخاذ القرارات السياساتية، كما لا يوجد تواصل منهجي أو شفافية. وأعرب البعض عن قلقهم إزاء اتخاذ سلطات تصريف الأعمال لقرارات تتجاوز وضع تصريف الأعمال، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، مع ما قد يترتب على ذلك من تأثير محتمل على طوائف بعينها. ورحب جميع السوريين الذين التقيت بهم بالالتزامات العلنية لسلطات تصريف الأعمال التي أُعلنت خلال الشهرين الماضيين، ولكنهم يريدون ترجمتها إلى خطوات ملموسة. وسمعت الكثيرين يؤكدون لي دعمهم الكبير للتعيينات المؤسسية والحكومة الانتقالية والهيئة التشريعية المؤقتة وعملية الحوار الوطني وأي لجان تحضيرية شريطة أن تكون ذات مصداقية وشاملة للجميع بمشاركة كل شرائح المجتمع والتي، من الأفضل، أن تُحَدَّد من خلال عملية تشاور شفافة، فضلا عن وضع خريطة طريق واضحة ومحددة زمنياً للمضي قدماً في الخطوات التالية، بما في ذلك بدء عملية دستورية وتحديد مسار لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحقيق العدالة الانتقالية، كما وعد السيد الشرع نفسه.

وأعرب العديد من السوريين – رجالاً ونساءً – عن قلقهم إزاء التقارير التي تتحدث عن ممارسات تمييزية تستهدف النساء وعن تزايد الضغوط الاجتماعية فيما يتعلق ببعض المعايير. وبطبيعة الحال، رأينا سلطات تصريف الأعمال تطمئن النساء على حقوقهن، وفي بعض الحالات، رأينا احتجاز بعض الضالعين في ممارسات تمييزية. ولكن النساء السوريات يردن أيضاً ما هو أكثر من الحماية: فهن يردن المشاركة المجدية في عملية صنع القرار أو في التعيينات في المناصب الرئيسية على أساس مؤهلاتهن. وهن يردن

المشاركة في المؤسسات الانتقالية لكي تُراعى وجهات نظرهن بشأن قضايا، منها تلك المتعلقة بوضع المرأة السورية وحقوقها.

ومن المهم التأكيد على أن الجهود الحالية نحو الانتقال السياسي تجري في ظل حالة تقسيم لإقليم البلد ونزاع محتدم في شمال شرق سورية، وهو أمر مقلق للغاية. فلا تزال هناك أعمال عدائية يومياً على الجبهات، مما يؤثر على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتبادل للقصف المدفعي والغارات الجوية. وقد وقعت سلسلة من التفجيرات بالسيارات المفخخة في مناطق سكنية في معظمها، مما أدى إلى وقوع إصابات خطيرة بين المدنيين. وأرحب بفتح سلطات تصريف الأعمال وقوات سوريا الديمقراطية قناة مباشرة، حتى لو لم يظهر أي تقدم بعد. وأشجع بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والشركاء الإقليميين والسوريين على العمل معاً من أجل التوصل إلى تسويات حقيقية تمكّن من ترسيخ السلام والاستقرار في شمال شرق سورية. ومن الأهمية بمكان تجنب المزيد من النزاع لأنه قد يتسبب في آثار وخيمة على المدنيين السوريين وعلى الاستقرار والاقتصاد والعملية الانتقالية والحرب ضد داعش، وربما على السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن تظل جميع الأبواب مفتوحة لضمان إشراك جميع أجزاء سورية وجميع الفئات الرئيسية في عملية الانتقال السياسي.

ومن المهم أيضاً التأكيد على أن المشهد الأمني لا يزال معقداً في بقية أنحاء سورية أيضاً. وتواصل سلطات تصريف الأعمال تعزيز وجودها، بسبل منها بذل الجهود لبناء جيش وطني وتقديم دعم واسع النطاق لضمان احتكار الدولة لحمل السلاح. غير أن العديد من المجموعات لا تزال تمارس قدراً من الاستقلالية، بل وقدراً كبيراً منها. وقد أعرب العديد من السوريين عن مخاوفهم من التشرذم الأمني ومن إمكانية استغلاله من قبل جهات فاعلة خارجية، خاصة إذا ما انحرفت العملية الانتقالية عن مسارها. وأعرب الكثيرون عن مخاوف موازية من أن الجهود الجارية لإعادة هيكلة القطاع العام ربما تدفع مئات الآلاف إلى العوز، بما في ذلك العناصر الأمنية السابقة، مما قد يهدد الاستقرار في المستقبل. وهناك مستويات أخرى من التعقيد الأمني، خاصة مع استمرار خطر تنظيم داعش ووجوده في المناطق التي تشهد فراغاً أمنياً وفي ظل تقارير عن ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق.

وأعتقد أن المضي قدماً نحو الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار وبناء الجيش الوطني سيكون مرتبطاً على الأرجح بالانتقال السياسي العام ومصداقيته وشموليته. وأود أيضاً أن أناشد بوضوح جميع أصحاب المصلحة الدوليين الحفاظ على جبهة منسقة لدعم هذا الهدف. وأود أن أضيف أيضاً أن العديد من السوريين أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء ضم مقاتلين أجانب في الرتب العليا للقوات المسلحة الجديدة، وكذلك أفراد لهم صلة بالانتهاكات. كما أود أن أشير إلى زيارة وفد من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق واجتماعه مع سلطات تصريف الأعمال.

أود أن أشير إلى تحدٍ ذي صلة، ألا وهو، التقارير المقلقة للغاية عن الحوادث التي لا تزال تقع على خلفية العمليات الأمنية التي تنفذها السلطات، بما في ذلك مقتل رجال في تبادل إطلاق النار وما تردد عن إساءة معاملة أشخاص على نحو خطير أثناء احتجازهم. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن السكان يواجهون حوادث اختطاف ونهب ومصادرة ممتلكات وإخلاء قسري للعائلات من المساكن العامة.

وأبلغتني سلطات تصريف الأعمال بوضوح بأنه لا توجد سياسة انتقام أو قصاص، وأفادت تقارير بأن السلطات اتخذت بعض الخطوات لمحاسبة المسؤولين عن ذلك. كما أفرجت عن مئات المحتجزين ولكن لا يزال هناك غموض بشأن مراعاة الأصول القانونية الواجبة للمحتجزين، بما في ذلك إمكانية وصول المنظمات الإنسانية المتخصصة إلى أماكن الاحتجاز. وثمة مخاطر من تحول الحوادث الفردية إلى دورة من الانتقام والثأر. وتقع على عاتق سلطات تصريف الأعمال مسؤولية ضمان أن تتوقف جميع الجهات الفاعلة المسلحة عن أعمال من هذا القبيل وتأكيد التزاماتها بتحويلها إلى إجراءات ملموسة والعمل في وضع إطار شامل للعدالة الانتقالية.

أدلت سلطات تصريف الأعمال ببيانات مهمة فيما يتعلق بإسرائيل. وتقول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إن جيش الدفاع الإسرائيلي أنشأ مواقع متعددة في المنطقة العازلة، في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ولا يمكن عكس هذه الحقائق على أرض الواقع بسهولة. وأناشد المجلس أن يلزم إسرائيل بالوفاء بتعهدها بأن يكون هذا الوجود مؤقتا وأؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل. وتتواصل الأمم المتحدة مع إسرائيل وسلطات تصريف الأعمال لتحقيق هذه الغاية.

كما أكد لي السوريون على الحاجة الملحة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لضمان الاستقرار الاقتصادي، لا سيما من خلال اتخاذ خطوات بشأن الجزاءات. وتتزايد التحديات الاقتصادية بسرعة، خاصةً مع ما يحدث من تخفيضات مفاجئة من جانب المانحين الإنسانيين. إن العديد من السوريين سيقيسون النجاح المحرز بعدد ساعات توفر الكهرباء وأسعار المواد الغذائية ومستويات التوظيف. وينبغي للدول التي تفرض الجزاءات أن تتخذ خطوات جادة نحو تخفيف الجزاءات من البداية، بما في ذلك في القطاعات الحيوية في مجالات الطاقة والاستثمار والتمويل، بما يشمل المصرف المركزي. وأرحب بالقرارات والإشارات المهمة التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في الأسابيع الأخيرة، وآمل أن يتسنى البناء بسرعة على هذه التحركات. كما نقلتُ إلى سلطات تصريف الأعمال تقييمي بأن من الضروري أن تتسم العملية الانتقالية بالمصداقية من أجل مواصلة وتوسيع نطاق التحركات الإيجابية والجريئة في مجال الجزاءات، وهو ما أشارت إليه الدول التي تفرض الجزاءات. تحتاج سورية إلى دعم هائل في مجالات أخرى أيضاً، بما في ذلك استثمارات واسعة النطاق في تعافي سورية وإعادة إعمارها وازدهارها على المدى الطويل. إن ما سمعته من الدول الأعضاء الرئيسية التي لديها القدرة على تقديم هذا الدعم هو أن ثقتها في القيام بمثل هذه الاستثمارات سوف تترافق مع اتخاذ خطوات ملموسة نحو عملية انتقالية تتسم بالشمول والشفافية ومع إجراء إصلاحات للتغلب على المشاكل السابقة المتمثلة في الفساد وسوء الإدارة ومع العمل في المجالات الأخرى التي ناقشناها – الأمن والإرهاب والأسلحة الكيميائية.

وختاماً، أشجع سلطات تصريف الأعمال على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب السوري من خلال اتخاذ إجراءات واضحة وملموسة بشأن المرحلة الانتقالية وبالتواصل مع مكتبي. وأشجع المجتمع الدولي على القيام بدوره فيما يتعلق بالجزاءات والاقتصاد والسيادة السورية – وكلها أمور ضرورية أيضا لنجاح المرحلة الانتقالية. وأشدد على أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم دعمها لعملية الانتقال السياسي السوري من خلال

العمل السياسي والدعم الذي يقدمه مكتبي، ومن خلال تقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وأؤكد على أهمية أن تعمل جميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية معاً بطريقة منسقة.

دعونا نتذكر أن التحديات التي تواجهها سورية تحديات هائلة وعديدة، بما في ذلك النزاع المستمر، وتجزؤ المشهد الأمني، والاقتصاد المنهك، وشعب يخرج من 14 عاما من الحرب تحدوه آمال كبار، لكنه يشهد أيضا حالة من الانقسام. ويبقى السبيل الأفضل والوحيد لمواجهة هذه التحديات هو عملية انتقال سياسي تتسم بالشمول والمصداقية والشفافية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بمساعدة الأمم المتحدة وبمشاركة مجتمع دولي موحد، بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015). يجب أن يُمنح الشعب السوري أخيرا الفرصة لاستعادة سيادته والتغلب على النزاع وتحديد مستقبله وتحقيق تطلعاته المشروعة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): كما قال المبعوث الخاص للتو، يجب أن نغتنم فرصة هذه اللحظة من أجل شعب الجمهورية العربية السورية. وهذا يعني التعامل مع الأزمة الإنسانية الهائلة التي تؤثر على أكثر من 70 في المائة من السكان. كما يعني أيضا تلبية الاحتياجات الإضافية، حيث تستمر الأعمال العدائية في بعض المناطق، لا سيما في الشمال. لقد أدى القتال في منبج ومحيطها في شرق حلب إلى نزوح أكثر من 000 25 شخص وتسبب في سقوط عشرات الضحايا المدنيين. وفي الأسبوع الماضي، قُتلت 19 امرأة وسائق عندما انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من سيارة تقل عاملات زراعيات. ويؤدي القتال إلى استمرار إعاقة جهود إصلاح سد تشرين، مما يحرم الناس من المياه والكهرباء. وإلى الشرق، استمرت الأعمال العدائية أيضا في محافظتي الرقة والحسكة، مما أثر على المدنيين ومحطات المياه وأشكال أخرى من البنية التحتية المدنية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الذخائر المتفجرة تشكل تهديدا للمدنيين وتعيق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، إذ تسببت في مقتل عشرات الأشخاص وإصابة العشرات في الأسابيع الأخيرة. ويجب على جميع الأطراف توخي الحرص دائما أثناء العمليات العسكرية من أجل تجنيب المدنيين والبنية التحتية المدنية أي مخاطر.

وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني على تقديم المساعدات الضرورية مع تكييف أنظمتنا مع السياق المتغير في سورية. منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قدمنا لأكثر من 3,3 ملايين شخص مساعدات بتوفير الخبز والمساعدات الغذائية الأخرى. وتقوم الأفرقة المتنقلة بتقديم الخدمات الصحية والتغذوية، بما في ذلك للنازحين الجدد. ويتم فحص الأطفال الصغار والنساء وعلاجهم من سوء التغذية. ولا تزال العملية العابرة للحدود من تركيا ضرورية. خلال الشهر الماضي، عبرت 94 شاحنة محملة بالمواد الغذائية والصحية وغيرها من الإمدادات عبر معبري باب الهوى وباب السلامة – أي أكثر من ثلاثة أضعاف العدد الذي مر خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما نرحب باستمرار وصول المساعدات من بلدان المنطقة ونبقى على استعداد لزيادة تعزيز التنسيق لضمان وصولنا إلى أكبر عدد ممكن من المحتاجين في جميع أنحاء سورية. كما أننا ننظم بعثات تقييم لفهم الاحتياجات بشكل أفضل، بما في ذلك في المناطق

التي لم نتمكن من الوصول إليها في السابق. ويجري حاليا تقييم سريع للاحتياجات على مستوى البلد، ومن المتوقع أن تظهر النتائج الأولية قريبا.

ولا تزال سورية على رأس قائمة أولوياتنا منذ تفعيل صيغة رفع حالة التأهب الإنساني على نطاق المنظومة الإنسانية ومنذ الزيارة التي أجراها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد قام العديد من كبار ممثلي الوكالات الإنسانية بزيارة سورية لتعزيز العمليات والتواصل مع الشركاء وسلطات تصريف الأعمال، بما في ذلك رؤساء مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. ونواصل التماس طرق جديدة وأكثر كفاءة لتوسيع نطاق العمليات. ويشمل ذلك التحول إلى هيكل تنسيق مبسط. وسيتولى قيادة الهيكل الجديد منسق الشؤون الإنسانية في دمشق، مع فريق قطري للعمل الإنساني يجمع الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في جميع أنحاء سورية. ونتوقع اكتمال هذا التحول بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه.

ونحن مستمرون في التواصل مع سلطات تصريف الأعمال بشأن الضمانات التي قدمتها لتيسير الوصول وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والدخول في حوار عملي مع دوائر العمل الإنساني. ولا تزال مشاركتنا بناءة، وقد شهدنا بعض التحسينات الملحوظة. ففي الأسبوع الماضي، رُفعت القيود المفروضة على حدود السحب النقدي بالنسبة لمنظمات الإغاثة، وسُمح بإجراء المعاملات بالليرة السورية أو بالدولار الأمريكي – وهي خطوات نأمل أن تخفف من التحديات المتعلقة بالسيولة، خاصة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية. كما تم إبلاغنا بأن جميع الشحنات الإنسانية المعلقة في موانئ الدخول قد تم تخليصها. ونواصل العمل على إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية والزيارات الميدانية. كما نرحب أيضاً بإذن سلطات تصريف الأعمال للأمم المتحدة بمواصلة الترتيبات القائمة لإيصال المساعدات عبر الحدود من تركيا عبر باب الهوى لمدة ستة أشهر أخرى. ونأمل أن يستمر تسهيل هذه التحركات، وكذلك التحركات عبر المعابر الأخرى.

لا يزال النقص في التمويل يفرض قيوداً هائلة على قدرتنا على توسيع نطاق عملياتنا. إن العشرات من المرافق الصحية معرضة لخطر الإغلاق. وقد علقت خدمات المياه والصرف الصحي في مخيمات النازحين في الشمال الغربي، مما أثر على أكثر من 000 635 شخص. كما أننا ننتظر المزيد من التوضيحات بشأن الآثار المترتبة عن تجميد الأنشطة الممولة من الولايات المتحدة والإعفاءات الإنسانية المرتبطة بها. وفي عام 2024، شكل تمويل الولايات المتحدة أكثر من ربع الدعم المقدم لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية. وسيؤثر تأخير التمويل أو تعليقه على إمكانية حصول الأشخاص الضعفاء على الخدمات الأساسية.

وتوجّه الأمم المتحدة وشركاؤنا نداءً لجمع 1.2 بليون دولار للوصول إلى 6,7 مليون شخص حتى شهر مارس/آذار، في الوقت الذي نعد فيه نداءً كاملاً لبقية العام بناءً على التقييمات الجديدة. وهذه محاولة لتحديد أولويات المساعدة للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً. وثلاثة أرباع الأشخاص الذين نأمل في الوصول إليهم هم من النساء والأطفال، و 40 في المائة منهم نازحون داخلياً وأكثر من 15 في المائة منهم من ذوي الإعاقة. وفي الوقت الذي تنظر فيه الجهات المانحة في دعمها المقبل لسورية في سياق المرحلة

الانتقالية الحالية، فإن الحفاظ على الدعم الإنساني الحيوي سيكون أمراً بالغ الأهمية. ونأمل أن تكون أي تعهدات مالية مقبلة سخية والتزامات الدعم قوية.

الآن هو الوقت المناسب للاستثمار في مستقبل سورية. وإلى جانب الدعم الأكثر أهمية لإنقاذ الأرواح، يجب أن نحافظ على الخدمات الصحية والمياه وغيرها من الخدمات الأساسية التي تمكن الناس من إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم. ويدرس العديد من اللاجئين السوريين البالغ عددهم 6 ملايين لاجئ في البلدان المجاورة القرار الحاسم بشأن العودة من عدمها. منذ ديسمبر/كانون الأول 2024، تشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن حوالي 270 ألف شخص قد عادوا. ووفقاً لاستطلاع سريع للنوايا أجرته المفوضية في عدد من البلدان المجاورة الشهر الماضي، فإن أكثر من ربع اللاجئين يأملون في العودة إلى ديارهم في العام المقبل، وهي زيادة ملحوظة عن استطلاعات مماثلة العام الماضي. ويقوم العديد من النازحين داخلياً الذين يزيد عددهم عن 7 ملايين شخص بإجراء تقييمات مماثلة. وكما قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي خلال زيارته لسورية الشهر الماضي، فإن العودة المستدامة والآمنة والكريمة تتطلب استثمارات كبيرة في سبل العيش والخدمات الصحية وإعادة بناء المدارس واستعادة البنية التحتية للكهرباء والمياه.

وأود أن أختتم بتكرار مطالبنا الرئيسية. إننا بحاجة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين. نحن بحاجة إلى تيسير وصول المساعدات إلى البلد وداخلها بشكل سلس للسماح لنا بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس بالموارد المتاحة. ونحن بحاجة إلى التمويل اللازم لتوسيع نطاق استجابتنا واستدامتها، إلى جانب الاستثمار في تنمية سورية. وأخيراً، وكما هو الحال دائماً، نحن بحاجة إلى انتقال سياسي سلمي ودعم جهود الحاسمة التي يبذلها المبعوث الخاص.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات

السيدة وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. نقدر تقييماتهم الصريحة للحالة السياسية والإنسانية في سورية والتزامهم المستمر في دمشق.

خلال اللقاءات التي أجراها وزير الخارجية ماركو روبيو مؤخراً مع القادة الإقليميين، سلط الضوء على الحاجة إلى عملية انتقالية شاملة في سورية. وتعتقد الولايات المتحدة أن على أعضاء المجلس أن يواصلوا الحث على تمثيل موسع للأصوات السورية في مستقبل سورية. كما أكد الوزير روبيو على ضرورة منع سورية من أن تصبح ملاذاً آمناً للإرهاب. نريد سورية تحرم الجهات الأجنبية الخبيثة من استغلال المرحلة الانتقالية في سورية لتحقيق أهدافها الخاصة. وعلى مدى سنوات عديدة، سمح نظام الأسد لإيران ووكلائها الإرهابيين، بما في ذلك حزب الله، باستخدام الأراضي السورية لتهديد الأمن الإقليمي وتهريب الأسلحة الخطيرة. والآن، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوجود جماعات تشكلت حديثاً في سورية تحرض على العنف، بما في ذلك السعي لجر إسرائيل إلى صراع مباشر. وتفيد التقارير أن هذه الجماعات تتلقى دعماً

مالياً ولوجستياً من إيران، حتى بعد خروج إيران من سورية. إن العلامات التحذيرية لنفوذ إيران الشائن وعزمها على إعادة ترسيخ وجودها في سورية واضحة. ولهذه الأسباب، يجب أن ندعو إيران بشكل جماعي إلى التوقف عن تقويض استقرار سورية وأمنها. كما أن الأعمال العدائية المسلحة المستمرة في شمال سورية تبعث على القلق، وستواصل الولايات المتحدة السعي إلى وقف إطلاق النار الذي سيمكن شركاءنا المحليين من التركيز على مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والحفاظ على أمن مرافق الاحتجاز ومخيمات النازحين.

منذ الهزيمة الإقليمية لداعش، أدت المساعدات الأمريكية دوراً حيوياً في إدارة وتأمين مخيمي الهول والروج للنازحين في شمال شرق سورية، والأهم من ذلك، المنشآت التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية التي تحتجز الآلاف من مقاتلي داعش، لكن هذه المساعدة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. لقد تحملت الولايات المتحدة الكثير من هذا العبء لفترة طويلة جداً. وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن تظل المخيمات مسؤولية مالية مباشرة للولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، فإننا نواصل حث الدول على الإسراع في إعادة مواطنيها النازحين والمحتجزين الذين لا يزالون في المنطقة إلى أوطانهم. لقد شجعتنا زيارة كارلا كينتانا إلى سورية، وهي أول زيارة من نوعها تقوم بها رئيسة المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. ونشجع التعاون الوثيق مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين، بما في ذلك افتتاح مكتب للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في دمشق الذي سيساعد عائلات المفقودين في الحصول على الإجابات التي طالما استحقوها، بمن في ذلك الأميركيون ومواطنو الدول الشريكة. ولتحقيق هذه الغاية، نواصل أيضاً تشجيع التعاون مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ومجموعات المساءلة السورية. كما أحطنا علماً بأن الأمم المتحدة حصلت على الموافقة على استئناف إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى، وسنواصل التشجيع على استمرار وصولها. سنبقى على اتصال وثيق مع حلفائنا وشركائنا ونؤكد على أهمية الوصول إلى الاستقرار في سورية لجعل بلدنا والمنطقة أكثر أمناً.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، على إحاطتيهما المفصلتين بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية.

ونلاحظ أن ملامح المشهد السياسي الداخلي في سورية بدأت تتضح، ورغم أننا لا نزال نفتقر إلى العديد من العناصر لاستخلاص استنتاجات شاملة حول آفاق التطورات المقبلة هناك، فمن الواضح للجميع أن البلد لا يزال يواجه تحديات ومشاكل كبرى. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الهشة الناشئة، مع وجود مؤشرات واضحة على عدم اليقين السياسي، أمر استغلته بعض الأطراف الخارجية الفاعلة بشغف من أجل تعزيز أهدافها الضيقة. فعلى سبيل المثال، في خضم هذه الاضطرابات، دمرت إسرائيل القدرات العسكرية والدفاعية للجمهورية العربية السورية بالكامل، ووسعت مساحة احتلالها في مرتفعات الجولان. وهذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها القدس الغربية تتعارض مع القانون الدولي ولا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال. إن إسرائيل ملزمة بسحب وحداتها على الفور من الأراضي السورية المحتلة، بما في ذلك جبل

الشيخ، خاصة وأن دمشق أكدت من جديد التزامها باتفاقية فض الاشتباك بين القوات لعام 1974، التي تحدد شروط عودة القوات السورية إلى مواقعها على الجانب برافو.

ويساورنا القلق كذلك إزاء الاشتباكات الأخيرة على طول الحدود السورية اللبنانية، بما فيها الاشتباكات التي استُعملت فيها المدافع. وندعو كلا من البلدين المتجاورين إلى وقف التصعيد وحل المشاكل التي تنشأ عبر الحوار. ومن العوامل المهمة لتحقيق ذلك إنشاء قناة مستدامة في الوقت المناسب للتواصل بين القيادتين السياسية والعسكرية في دمشق وبيروت.

وتبقى المسألة الكردية قضية ملحة. ونرحب بالحوار الجاري بين السلطات السورية وقوات سوريا الديمقراطية. غير أننا نشير إلى أن قوات سوريا الديمقراطية وكذلك الجيش السوري الوطني لم يلتحقا بصفوف القوات المسلحة السورية. وهو حتما أمر مثير للقلق. ومن الصعب ألا نعتبر ذلك علامة مقلقة على اتساع فجوة الانقسامات وزيادة حدتها على أسس عرقية ودينية. ويتجلى ذلك أيضا في الاضطهاد الجاري للأقلية العلوية المرتبطة بالحكومة السابقة. وبينما نددت السلطات المؤقتة في دمشق علنا بأعمال القتل خارج نطاق القانون، تحفل شبكة الإنترنت بمقاطع فيديو تُظهر أعمال عنف ضد العلويين وضد سوريين آخرين متهمين بالتعاون مع الحكومة السابقة. إن محاولات الاستعاضة عن العدالة الشرعية بالقصاص الأهلي غير مقبولة إطلاقا. وهناك حاجة لإعادة توحيد هيئات إنفاذ القوانين في أقرب وقت ممكن لإعادة احتكار الدولة لاستخدام القوة.

أخيرا، يجب علينا ألا ننسى دروس الماضي القريب عندما مكّنت الخطوات غير المدروسة والقصيرة النظر التي اتُخذت في العراق بعد حكم صدام حسين تنظيم داعش لدرجة أن المجموعة أصبحت تشكل خطرا حقيقيا ليس على المنطقة فحسب، ولكن أيضا على العالم بأسره. وندعو السلطات السورية الجديدة إلى أن تولي المزيد من الاهتمام لتلك المسائل. ولا يجب السماح لداعش وللمجموعات الإرهابية الأخرى التي تنادي بأيديولوجيات القصاص وتقسيم المجتمع السوري باستغلال الفراغ الأمني الذي ظهر.

أما بالنسبة للحالة الإنسانية، فسورية لا تزال في حالة أزمة حادة. فالحالة الاقتصادية في تدهور، إذ يعيش 90 في المائة من السكان تحت خط الفقر ولا ينتظم 2.5 مليون طفل في التعليم إطلاقا، ما يؤدي إلى عواقب خطيرة على مستقبل البلد وآفاق التنمية المستدامة فيه. ونحن واثقون من أنه بمجرد أن يقرر مجلس الأمن أي من أعضائه سيكون واضع المسودة الأولى بشأن الملف الإنساني السوري، ستُعطى الأولوية لتلك المسائل. وتستحق نداءات قطاع الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة ومبادراته لزيادة حجم المساعدات الموجهة للشعب السوري الدعم غير المشروط، لا سيما لأنه من الممكن وضع آليات فعالة لتوفير المساعدة الإنسانية. فالعاملون في المجال الإنساني لا يزالون موجودين في الميدان وتواصل ممرات العبور الحدودية عملها. وليس لسلطات الأمم المتحدة مؤاخذات على السلطات السورية الجديدة في سياق ضمان زيادة وصول المساعدات الإنسانية.

وهنالك عامل آخر لم يتغير منذ العام الماضي في سورية، هو نقص التمويل من المجتمع الدولي والذي من دونه، لن تتحقق أي نتائج. وبسبب نقص الأموال، انخفضت الإمدادات الغذائية بنسبة 80 في

المائة على الرغم من أن 13 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الغذائية. وأُغلق أكثر من 100 مركز صحي في شمال غرب سورية بسبب نقص التمويل. وتوجد كذلك صعوبات في توفير إمدادات مياه مستدامة لـ 000 600 شخص. وتُظهر التقارير الأخيرة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل واضح المستويات المتواضعة للمساعدات الإنسانية في سورية ولا تشير تلك التقارير إلى كمية المساعدات المقدمة، ولكن إلى بعثات تقييم الاحتياجات الإنسانية والصعوبات في ضمان الأمن في بعض المناطق. كما أن النداء الإنساني الجديد من أجل سورية، المخطط للأشهر الثلاثة الأولى لهذه السنة، أي من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، لا يبعث على التفاؤل. فحتى اليوم، وأساسا في منتصف فترة هذا النداء، لم يتلق العاملون في المجال الإنساني سوى 9 في المائة من الأموال المتوقعة البالغ مجموعها 112 مليون دولار. ومن الواضح أن ذلك يمثل قطرة في محيط عندما يتعلق الأمر بالتخفيف من محنة الملايين المحتاجين. ومن الواضح أن اعتماد المانحين الرئيسيين لموقف الترقب والانتظار، مقترنا بالعقوبات والقيود المستمرة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، يؤدي إلى تفاقم المشاكل الإنسانية في سورية.

غير أننا مضطرون لتكرار ندائنا لزملائنا الغربيين بتحمل الواجب الإنساني تجاه الشعب السوري الذي لا يزال غير قادر على التعافي من الاضطرابات المدمرة. ومن الضروري التخلي عن النهج المسيس الذي طُبق على الملف السوري الإنساني طيلة فترة الـ 14 عاما الأخيرة ويجب أن يتجلى ذلك ليس في زيادة كمية المساعدات المقدمة فحسب، ولكن أيضا في رفع العقوبات التي خنقت الاقتصاد السوري وإزالة العقبات أمام إطلاق مشاريع الإنعاش في البلد. وفي هذا السياق، نعتبر القرارات الأخيرة التي اتخذها عدد من البلدان لتخفيف بعض التدابير التقييدية التي فرضتها على سورية سابقا خطوات في الاتجاه الصحيح. واليوم، بينما لم تعد العواصم الغربية تمتلك حتى ذرائع مصطنعة للإبقاء على العقوبات الأحادية الجانب، حان الوقت للتنازل عن النُهج التصادمية إزاء الأزمة السورية ودعم الجهود الدولية للمساعدة في إعادة بناء البلد. ويجب أن تكون تلك الجهود شاملة للجميع وألا تهدف إلى استثناء أي دولة ذات نفوذ يمكنها المساعدة في إعادة الحياة السلمية في سورية. وما زلنا نعتقد بأن هناك حاجة إلى تنظيم مؤتمر دولي اقترحه غير بيدرسن بمشاركة جميع الأطراف السورية المعنية وأصحاب المصلحة الدوليين دون استثناء، وأنه حان الوقت لذلك. وسيساعد ذلك على توحيد جهود العناصر الفاعلة الخارجية وسيساهم في حل الأزمة السورية.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعم عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، مبنية على المبادئ المحددة في القرار 2254 (2015). ويشمل ذلك إعادة تأكيد البند القائل بضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وكذلك بدء التحضيرات لعقد الانتخابات وتنظيمها بطريقة لا تجعل أحدا يطعن في نتائجها. وندعم كليا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن في هذا السياق.

من جهتنا، نعتزم مواصلة إقامة تعاون ثنائي متعدد الأوجه مع سورية الشقيقة، استنادا إلى مبادئ الصداقة التقليدية والاحترام المتبادل. وقد زار وفد روسي مشترك بين الوكالات دمشق. وستجري اليوم محادثة هاتفية بين الرئيس بوتين ورئيس سورية للمرحلة الانتقالية، السيد الشرع. لقد صمدت علاقاتنا

أمام اختبار الزمن وهي لا تعتمد على الحسابات السياسية. ونحن على استعداد لمواصلة توفير المساعدة للسوريين في مرحلة إعادة بناء البلد بعد الأزمة.

السيدة لاسن (الدانمارك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما اليوم.

في الشهر الماضي، تحدثنا عن بزوغ فجر جديد في سورية وعن مستقبل يعيش فيه جميع السوريين بحرية وكرامة وعن انتقال سياسي يجب ألا يفشل (انظر S/PV.9832). ولا زلنا اليوم نعتقد أن ذلك ممكن. وحتى إن لم يكن الطريق سلسا، سيمكن تحقيق ذلك إذا وقف مجلس الأمن والمجتمع الدولي معا في توجيه سورية الجديدة ودعمها.

سأركز على أربع نقاط اليوم.

أولا، يجب أن يكون الانتقال السياسي شاملا للجميع وشفافا وذا مصداقية. وبينما نرحب بالبيانات الإيجابية التي أدلت بها حكومة تصريف الأعمال، فإنه يجب ترجمتها إلى عمل. وندعو حكومة تصريف الأعمال إلى وضع مسار واضح للانتقال السياسي، استلهاما للمبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015). ويجب أن تُمثل جميع شرائح المجتمع السوري. وعلى وجه الخصوص، يجب ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة السورية في العملية الانتقالية. فهي العمود الفقري للحركات السياسية والاجتماعية وللمطالبة بالديمقراطية والمساواة واستيعاب الجميع، وإسهاماتها أساسية للعدالة الانتقالية والسلام المستدام. وكما قال المبعوث الخاص، تريد المرأة السورية أكثر من مجرد الحماية: إنها تريد المشاركة وتستحق ذلك. والأمم المتحدة، من خلال المبعوث الخاص بيدرسن، مؤهلة لمساعدة القيادة السورية الانتقالية في رسم هذا المسار المعقد للمضي قدماً. وتدعم الدنمارك المبعوث الخاص في هذا المسعى دعماً كاملاً.

ثانيا، وكما سمعنا اليوم، لا تزال سورية تمثل أزمة عاجلة على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الحماية. وكما ذكرت الأمينة العامة المساعدة مسويا، لا يزال الملايين من السوريين في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية والفجوة المستمرة في التمويل الإنساني. كما أن انعدام الأمن الغذائي منتشر على نطاق واسع وتزداد حدة الحاجة إلى الاستثمار في إعادة تأهيل وإعادة بناء المآوي والبنية التحتية بفعل عودة اللاجئين والنازحين داخلياً. ولا تزال الألغام، إلى جانب الذخائر غير المنفجرة، تشكل تحدياً هائلاً للعمليات الإنسانية والانتعاش الاقتصادي. ويجب أيضًا تنشيط الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها السكان. فالحصول على المياه والكهرباء ليس مجرد احتياجات ملحة، بل هي بمثابة عوامل تمكينية للاستقرار وسبل العيش على المدى الطويل. ويتوقع الاتحاد الأوروبي تخفيف العقوبات المفروضة على القطاعات الرئيسية من أجل تمكين التعافي وإعادة الإعمار في سورية. وبينما نهدف إلى التحرك بسرعة لتشجيع حدوث تطور إيجابي، يجب أن نكون مستعدين أيضًا لعكس المسار إذا تفاقم الوضع. ولحسن الحظ، فقد تحسّنت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ولكن لا تزال التحديات قائمة. ومن الضروري الحفاظ على التقدم المحرز من أجل ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق إلى جميع السوريين أينما كانوا. ولا يمكننا التغاضي عن أي تراجع في العمليات الإنسانية الرئيسية.

ثالثا، لكي تتعافى سورية، يجب ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبها نظام الأسد. كما يجب تحديد مصير المفقودين والمعتقلين والمختفين والاستماع إلى مطالب الضحايا في عملية العدالة الانتقالية. وقد حان الوقت الآن لتوسيع نطاق هذه الجهود وتنسيقها، بما في ذلك النظر في الجهود الإضافية المطلوبة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، أو الآلية الدولية المحايدة المستقلة، كما يُطلق عليها. ونرحب ببيانات الحكومة المؤقتة الداعمة للمساءلة ونحثها على مواصلة العمل مع هذه الكيانات ونشدد على أهمية إشراك المجتمع المدني والضحايا أيضاً. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم هذه الجهود.

أخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الأمنية، التي، وكما سمعنا هذا الصباح، لا تزال معقدة جدا. وكما ناقشنا في المجلس يوم الإثنين (انظر S/PV.9856)، لا يزال تنظيم داعش قادرا على التكيف واستغلال عدم الاستقرار ونشر نفوذه. وتشكل عودة داعش المحتملة خطراً كبيراً على سورية والشرق الأوسط والعالم. وفيما يتعلق بالحالة في جنوب غرب سورية، تكرر الدنمارك دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي يجب السماح لها بتنفيذ ولايتها دون عوائق. وبينما ندرك الشواغل الأمنية الإسرائيلية، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن وجود إسرائيلي دائم، بما في ذلك في جبل الشيخ، والإعلانات التي تفيد بأن القوات الإسرائيلية تخطط للبقاء في المنطقة الفاصلة. كما لا تزال الدنمارك تشعر بالقلق إزاء الحالة في شمال شرق سورية وتشجع استمرار المحادثات بين الحكومة المؤقتة والسلطات الكردية. ويجب أن تسعى جميع الأطراف إلى التوصل إلى نتيجة سلمية لمداولاتها مع احترام القانون الدولي.

بينما تبدأ سورية هذا الفصل الجديد، تقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، مسؤولية العمل والارتقاء إلى مستوى الحدث بتعاطف والتزام على حد سواء. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما المقدمتين في الوقت المناسب وعلى جهودهما الدؤوبة. ندرك أن سلطات تصريف الأعمال تقف الآن عند منعطف وأنها تتحمل مسؤولية إثبات شرعيتها وقيادتها لجميع السوريين والمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن التحديات الأمنية والإنسانية السائدة تعيق بشدة قدرتها على مواجهة هذه التحديات.

وأود أن أوضح أربع نقاط في هذا الصدد.

أولا، نتطلع إلى أن تتغلب سورية على حالة عدم الاستقرار المستمرة في جميع أنحاء البلد وأن تحقق إعادة الدمج السلمي لجميع الفصائل المسلحة. فلا تزال هناك شواغل بشأن الاشتباكات المستمرة بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري في شمال شرق سورية والعمليات العسكرية المطولة لجيش الدفاع

الإسرائيلي في القنيطرة والحوادث المميتة على طول الحدود مع لبنان. كما أننا لا نزال حذرين من احتمال أن يستغل تنظيم داعش على نحو خطير هذه التطورات المتقلبة لتوسيع قدراته العملياتية في منطقة وسط سورية وخارجها. وفي هذا الصدد، من الضروري تخفيف المخاطر الأمنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة من خلال الدمج السلمي لجميع الفصائل المسلحة. وإذ نقر بجهود سلطات تصريف الأعمال في عملية إعادة الدمج هذه، فإننا نشجع جميع الجهات الدولية الفاعلة ذات النفوذ على تيسير المفاوضات بين سلطات تصريف الأعمال والفصائل المسلحة، ولا سيما الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية.

ثانيا، ندعو سلطات تصريف الأعمال إلى تنفيذ التزامها ببدء عملية انتقالية شاملة للجميع دون تأخير. ومع اقتراب الموعد النهائي لإطلاق السلطة الانتقالية في أوائل آذار/مارس، ستكون هذه اللحظة حاسمة في تحديد ما إذا كان بالإمكان تبديد الشواغل المحلية والعالمية بشأن استيعاب السلطة الانتقالية للجميع. وسواء في تشكيل مجلس الوزراء الانتقالي أو المجلس التشريعي أو مؤتمر الحوار الوطني، يجب أن تكون جميع قطاعات المجتمع السوري ممثلة تمثيلاً حقيقياً بغض النظر عن نوع الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي أو العرق. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح الإعلان عن إنشاء اللجنة التحضيرية التي تضم نساء وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على القائمين على العملية الانتقالية التعاون مع الأمم المتحدة في كل مرحلة لضمان تماشيها مع المبادئ المنصوص عليها في القرار 2254 (2015). وسواء تعلق الأمر بالمساعدة الانتخابية والعمليات الدستورية أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو العدالة الانتقالية، يمكن أن توفر الخبرة التقنية للأمم المتحدة دعما قيّما في هذه المرحلة الحرجة، لا سيما في ظل محدودية موارد السلطات. ونلاحظ استعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة ونتطلع إلى هذا التفاعل المعزز.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي استكشاف جميع السبل لمعالجة التحديات الإنسانية والاقتصادية طويلة الأجل في سورية. ولا يمكن إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية بمعزل عن التنمية الاقتصادية. وننوه باستراتيجية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للإنعاش المبكر باعتبارها نهجا مناسبا لأنها لا تستجيب للاحتياجات الإنسانية الفورية فحسب، بل تساهم أيضًا في إعادة بناء الاقتصاد. وفي هذا الصدد، وفي حين أن المساعدة الإنسانية أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، نلاحظ أن الانتعاش الاقتصادي لسورية سيظل مقيداً بشدة ما دامت الجزاءات مستمرة. ونرحب بالتطورات الإيجابية مثل الترخيص العام الذي أعلنته الولايات المتحدة لسورية وخريطة طريق الاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات ونتطلع إلى مزيد من التغيير في هذا الصدد. ومن المهم أن نبقى مدركين أن هذه التدابير، التي فُرضت في الأصل رداً على قمع نظام الأسد وجرائمه الوحشية، تعيق الآن تقديم الدعم السياسي الضروري لتحقيق انتقال سلمي وشامل للجميع في سورية.

رابعا، ندعو إلى اتباع نهج حذر في معالجة قضية اللاجئين السوريين. فلا تزال الظروف على أرض الواقع غير آمنة وغير ملائمة للعودة الآمنة على نطاق واسع. ونقدر خريطة الطريق التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتيسير العودة الطوعية للاجئين السوريين. وبينما نوضح أنها لا تدعو إلى عودة أولئك غير المستعدين للعودة، فإننا نؤيد أيضًا دعوة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جميع الدول إلى التقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية في جميع الأوقات.

في الختام، تأمل جمهورية كوريا بإخلاص أن يتعزز هذا الزخم التاريخي، الذي ظهر بأعجوبة بعد 14 عاما، من خلال عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية، وبالتالي فتح أبواب الأمل والسلام والازدهار ليس لسورية وحدها، بل للشرق الأوسط بأسره.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي سيراليون والصومال وبلدي، الجزائر، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

في البداية، تود المجموعة أن تشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما القيّمتين.

يسعى الشعب السوري الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إحداث تغيير حقيقي في بلده، تغيير يمكّنه من تحقيق تطلعاته المشروعة إلى السلام والاستقرار والازدهار والرفاه.

وتدعو مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (A3+) المجتمع الدولي إلى دعم العملية الانتقالية في سورية ومساعدة الشعب السوري في تحقيق عملية سياسية سلمية ومستدامة ودائمة وشاملة للجميع يقودها السوريون ويملكون زمامها تماشياً مع القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير عملية شاملة للجميع وتعكس تطلعات الشعب السوري، وتحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة بحسن نية.

ونرحب بالتواصل الذي جرى مؤخراً بين سلطات تصريف الأعمال والمبعوث الخاص بيدرسن، ونؤكد دعمنا الثابت لجهود المبعوث الخاص. وتحيط مجموعة A3+ علماً بالإعلانات التي أصدرتها سلطات تصريف الأعمال في 30 كانون الثاني/يناير وتتطلع إلى الخطوات التالية في الفترة الانتقالية، بما في ذلك وضع دستور جديد وتشكيل حكومة تعمل باسم الشعب السوري كافة. ونؤكد على أن إعادة بناء سورية يجب أن تكون جهدًا جماعيًا لجميع أبنائها، بغض النظر عن خلفياتهم.

لقد عانى الشعب السوري كثيراً لأكثر من 13 عاماً ويستحق السلام والاستقرار والازدهار. ونشعر بقلق بالغ إزاء العنف المستمر في سورية وندعو بإلحاح إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وتدين المجموعة بشدة جميع أعمال الإرهاب والعنف التي لا تزال تحصد أرواح المواطنين السوريين، وتحث جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن الأعمال التي تؤجج المزيد من عدم الاستقرار. لقد حان وقت الحوار لا الانتقام. لا يمكن لسورية ولا يجب أن تنزلق مرة أخرى إلى العنف. إن المزيد من عدم الاستقرار لن يؤدي إلا إلى توليد الإرهاب وإطالة سنوات من المعاناة للشعب السوري.

وتدعو المجموعة جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام ودعم وحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. لا يمكن تقسيم سورية، ولا ينبغي أن تُستخدم كساحة معركة للمنافسات الجيوسياسية. وتدين مجموعة A3+ بشدة التوغلات الإسرائيلية في الأراضي السورية ووجودها في المنطقة العازلة منزوعة السلاح في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. ونكرر دعوتنا إلى الالتزام الكامل بأحكام ذلك الاتفاق واحترامها ونؤكد على ضرورة الحيلولة دون المزيد من التصعيد في المنطقة.

وإلى جانب عدم الاستقرار السياسي في سورية، هناك أزمة إنسانية متفاقمة. إن حجم الاحتياجات في البلد مذهل، ولا تزال تعبئة الموارد غير كافية لتلبية المستوى المطلوب من الدعم. وقد زاد تفاقم الأزمة بسبب عودة أكثر من 000 635 شخص منذ أيلول/سبتمبر 2024، حيث يجاهد العديد منهم لإعادة تأسيس حياتهم وسبل عيشهم في مجتمعات غير صالحة للسكن، بسبب الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية.

وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء الفجوة الحرجة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسورية، وتحث الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها، وضمان التمويل الكافي للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك للسكان النازحين الذين يشكل النساء والأطفال 80 في المائة منهم. ونرحب بقرار تجديد الإذن باستخدام معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية حتى 7 آب/أغسطس 2025. وتحث المجموعة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على العمل معًا لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية واستدامتها في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك من خلال الآليات عبر خطوط التماس وعبر الحدود.

وعلاوة على ذلك، لا يزال النازحون السوريون يواجهون مصاعب جمة بعيداً عن ديارهم، وتعيق عودتهم تحديات كبيرة تتعلق بالحماية والأمن والظروف الاقتصادية. وتشدد المجموعة على أهمية تهيئة بيئة تتيح العودة الآمنة والكريمة والطوعية للنازحين السوريين إلى ديارهم، بما يتماشى مع القانون الدولي وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة.

ولا يمكن تهيئة مثل هذه البيئة من دون وجود استراتيجية فعالة للتعافي المبكر من أجل اقتصاد مزدهر بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. إن جهود إعادة الإعمار ضرورية لتحقيق انتعاش اقتصادي مستدام في سورية. وتحيط المجموعة علمًا بقرارات بعض الجهات الفاعلة تعليق أو رفع بعض الجزاءات، وتدعو إلى رفعها بالكامل. إن الجزاءات الأحادية الجانب تعرقل جهود التعافي وتعوق العودة الآمنة للسوريين إلى ديارهم. وتشدد المجموعة على ضرورة اتباع نهج متوازن يعالج الإغاثة الإنسانية والتعافي الاقتصادي على المدى الطويل، مع ضمان عدم اتخاذ أي تدابير تؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. وتعتقد المجموعة أن وجود استراتيجية منسقة تتراوح بين المساعدات الإنسانية والتنمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لسورية للتغلب على التحديات الحالية. وبدون ازدهار اقتصادي، تواجه سورية خطر الانزلاق مجدداً إلى العنف، مع وجود الملايين من قطع السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة.

إن مسؤوليتنا تجاه الشعب السوري جسيمة. علينا أن نرتقي إلى مستوى ما تفرضه اللحظة ونوحد قوانا لضمان نجاح العملية الانتقالية في سورية. إن نجاح المرحلة الانتقالية في سورية لن يعود بالنفع على شعبها فحسب، بل سيساهم أيضًا في تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين. لا يسعنا أن نفشل في هذا المسعى.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما.

لقد مرّ شهران فقط منذ أن أصبح الحلم الذي طال انتظاره للشعب السوري بالعيش في سلام وحرية وازدهار حلمًا ملموسًا وفي المتناول. أمام السلطات المؤقتة فرصة تاريخية وعليها مسؤولية مهمة للارتقاء

إلى مستوى تطلعات الشعب السوري. ويتحمل المجتمع الدولي نصيبه من المسؤولية في المساعدة على تحقيق تلك التطلعات. وفي ضوء ذلك، فإن المبادئ والأهداف الأساسية للقرار 2254 (2015) لا تزال سارية، وما فتئ المبعوث الخاص بيدرسن يحظى بدعمنا الكامل. وفي هذا الصدد، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولاً، لا يوجد حل سياسي مستدام من دون شمول حقيقي. إن الانتقال السياسي السلمي في سورية أمر ضروري. لا بد من أن ينجح. وسيتحدد نجاحه من خلال توفير الحماية الحقيقية لجميع السوريين، وإشراك جميع السوريين، نساءً ورجالاً، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية، في تشكيل مستقبل سورية. يجب حماية حقوقهم واحترامها من خلال دستور مستقبلي يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. يجب أن تستعين سورية الجديدة الموحدة بأصوات المجتمع المدني وصوت المرأة على حد سواء.

ونشجع السلطات الانتقالية، مع بدء ظهور خريطة طريق لعملية انتقالية ذات مصداقية وشاملة للجميع، على مواصلة قيادة تلك العملية بطريقة ذات مصداقية وفي حينها على السواء، ونرحب بإعلان اليوم عن تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني. لقد شجعنا التواصل الأولي للسلطات المؤقتة مع المجتمع الدولي. وقد تم تأكيد ذلك في جميع المناقشات التي جرت مع وزير خارجيتنا في دمشق الأسبوع الماضي. سيكون الحوار البناء مع الجيران والجهات الفاعلة الإقليمية، إلى جانب التعاون المستمر مع الأمم المتحدة، أمراً ضرورياً خلال الفترة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي توصلوا في نهاية شهر كانون الثاني/يناير إلى اتفاق سياسي بشأن البدء في تخفيف العقوبات على سورية. ومن شأن ذلك أن يمنح الاقتصاد السوري دفعة هو في أمسّ الحاجة إليها ويساعد الشعب السوري على الوقوف على قدميه من جديد.

ثانياً، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام من دون أمن وأمان. ونكرر دعوتنا لحماية المدنيين وحماية البنية التحتية الحيوية والمرافق الإنسانية. لا يزال عدد كبير من السوريين، من بينهم العديد من النساء والأطفال، يعيشون في ظروف مهددة للحياة أو في ظروف غير كريمة. ونرحب بزيادة حجم المساعدات، ونضم صوتنا إلى الدعوات لتقديم المزيد من الدعم الدولي لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. ونناشد جميع الأطراف الامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد. وفي هذا الصدد، لا بد من احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها. يجب أن يتوقف القتال في شمال شرق سورية. إننا بحاجة إلى حل يحمي المصالح الأمنية المشروعة للجميع وحقوق الجميع.

كما أن بالغ القلق لا يزال يساورنا إزاء الوضع في مرتفعات الجولان ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لاتفاق عام 1974 بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. ونحثّ إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي والانسحاب من المواقع التي تمس سيادة سورية والوضع المنزوع السلاح في المنطقة العازلة. إن من الضروري ضمان عدم ترك أي مجال في سورية الجديدة للتطرف والإرهاب. ومن المهم بنفس القدر أن تغلق سورية ملف الأسلحة الكيميائية إلى الأبد. ونتوقع أن تمتثل سورية بشكل كامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

أخيراً، لا يوجد سلام دائم من دون مساءلة. ومن المهم بشكل خاص تعزيز جهود المساءلة من أجل إرساء أسس العدالة الانتقالية. إن المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا سيكونان أمرين ضروريين لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية. ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وندعو جميع الدول إلى ضمان أن يميل البعد الأخلاقي في هذا الكون نحو العدالة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص للأمين العام غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية جويس مسويا، على إسهاماتهما القيمة. كما نرحب بوفود كل من قطر والكويت وإيران وسورية وتركيا في جلسة اليوم.

وصلت العملية الانتقالية في سورية إلى نقطة محورية في تحديد مستقبلها وضمان سلام دائم وشامل. وتؤكد بنما من جديد أن العملية يجب أن يقودها السوريون وأن تحترم سيادتهم وسلامة أراضيهم وأن تسترشد بروح القرار 2254 (2015)، مع استمرار دعم الأمم المتحدة الذي نعتبره ضرورياً. كما نحيط علماً بحل الدستور السوري وندرك أن مستقبل البلد المؤسسي يجب أن يقرره شعبها حصراً. يتطلب الاستقرار وإعادة الإعمار في سورية إطاراً سياسياً شرعياً قائماً على التوافق وسيادة القانون. وأي تأخير طويل وغير مبرر في عملية الانتقال السياسي في سورية، أو في العملية التي تهدف إلى إجراء انتخابات حرة يمكن أن تسفر عن نتائج واضحة لا تقبل التشكيك، سيكون له نتائج عكسية ومقلقة.

ومع ذلك، يمكن أن يكون اقتراح عقد مؤتمر وطني خطوة مهمة تفتح باب الفرصة لتحديد خريطة طريق البلد بشكل أفضل. وسيعتمد نجاحها على شموليتها وشفافيتها وقدرتها على أن تجسد التطلعات المشروعة لجميع السكان السوريين في الوقت المناسب. إن الحوار الحقيقي والتمثيلي هو وحده القادر على تمكين عملية انتقال سياسي شرعي ومستدام يضمن الاستقرار والمصالحة واحترام حقوق الإنسان. ويجب أن تضمن العملية مشاركة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، والإدماج الفعال والآمن للمجموعات الرئيسية، وخاصة منظمات النساء والشباب. لا يزال الاستقرار في سورية يتأثر باستمرار القتال في مختلف المناطق، ولا سيما في الشمال الشرقي، حيث لا يزال العنف يفاقم الأزمة الإنسانية ويعيق جهود المصالحة والتعافي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن آثار النزاع تتخطى حدودها، مما يولد توترات في البلدان المجاورة ويؤثر على الاستقرار الإقليمي. وقد أدت انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 إلى تعريض عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للخطر، مما يحد من قدرتها على تنفيذ ولايتها في المراقبة ويزيد من التوتر في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، خلقت الاشتباكات الأخيرة على الحدود بين سورية ولبنان وضعاً متقلباً للغاية يؤثر على الأمن في كلا البلدين. وقد أدى وجود جماعات مسلحة غير نظامية في المنطقة إلى تفاقم التوترات، مما دفع الجيش اللبناني إلى حشد تعزيزات في المنطقة لاحتواء العنف وحماية السكان المدنيين. إن استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة في الهجمات عبر الحدود يعرّض مجتمعات بأكملها للخطر ويمكن أن يؤدي إلى تصعيد لا يمكن التنبؤ بعواقبه في المنطقة.

وقد أدى أكثر من عقد من النزاع إلى أزمة إنسانية مدمرة وتسبب في انهيار الخدمات الأساسية، مما أثر على البنية التحتية الحيوية. ويعتمد 16,5 مليون شخص حالياً على المساعدات الإنسانية، ويعاني 12,9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويستمر النزوح القسري في الازدياد. وشكّلت العقوبات الدولية تحدياً إضافياً لإيصال المساعدات الإنسانية، مما أثر على القدرة على الاستجابة الفعالة لاحتياجات السكان. وفي الوقت الراهن، ينبغي على مجلس الأمن أن يظل متيقظاً فيما يتعلق بأي عقبات أو ظروف يمكن أن تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية أو على الانتعاش الاقتصادي في سورية. علاوة على ذلك، فإن وجود الأسلحة الكيميائية والذخائر غير المنفجرة لا يزال يعرض السكان للخطر، مما يجعل من الصعب استعادة النازحين وعودتهم بأمان. تطيل هذه التهديدات أمد حالة عدم الاستقرار وتعرقل جهود إعادة الإعمار في البلد، فضلاً عن أنها تشكل خطراً مباشراً على المدنيين. في هذا الصدد، رحبت بنما بتفاؤل بالزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق واستئناف الحوار مع السلطات السورية المؤقتة بعد 11 عاماً من الجمود في خطوة إيجابية وإن كانت غير كافية. يجب ضمان القضاء على أي مخلفات من برنامج الأسلحة الكيميائية السوري بشكل يمكن التحقق منه وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن يُبنى مستقبل سورية على إرادة شعبها وحقه المشروع في العيش بسلام. وتكرر بنما التزامها بجميع المبادرات التي تعزز عملية مصالحة شاملة ومستدامة، تقوم على احترام كرامة وحقوق جميع السوريين وعلى تعزيز العدالة وتهيئة الظروف لضمان المساءلة اللازمة.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما وعملهما القيم.

إن استقرار سورية محوري للمنطقة بأسرها. ترتبط اليونان بعلاقات اقتصادية وسياسية وثقافية طويلة الأمد مع سورية، ونريد أن نفتح فصلاً جديداً في أواصرنا وأن نسهم في استقرار وازدهار هذا البلد. ولذلك زار وزير خارجيتنا دمشق يوم الأحد الماضي لنقل هذه الرسالة. وفي الوقت نفسه، لدينا بعض التوقعات من سلطات الأمر الواقع في سورية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أربع نقاط.

أولاً، الانتقال السياسي الشامل للجميع هو وحده ما يمكن تطبيقه في سورية. ونتوقع انتقالاً سياسياً شاملاً تماما للجميع، يضم جميع الأصوات السورية – مثل المسيحيين والدروز والأكراد على سبيل المثال – نحو حكومة تمثيلية للجميع وغير طائفية، تُعِدُّ إصلاحاً دستورياً وتقود نحو إجراء انتخابات بروح القرار 2254 (2015). والمسار الوحيد المستدام للمضي قدماً هو مسار نحو عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتكون شاملة تماما للجميع وبعيدة عن أي تدخل أجنبي، تجري في أعقاب حوار وطني شامل للجميع. ومن شأن أي بديل أن يزرع بذور عدم الاستقرار في المستقبل، وهو ببساطة ما لا يمكن للشعب السوري الشجاع أن يتحمله.

لقد أحطنا علماً بعناية بتعيين السيد الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية وبمنحه القدرة على تعيين هيئة تشريعية انتقالية. ونراقب بعناية الكيفية التي سيؤثر بها ذلك على العملية السياسية. ونرحب ترحيباً حاراً

بالمزيد من الوضوح في هذا الصدد. ينبغي ألا ندخر أي جهد لضمان إدماج جميع المدنيين المتضررين من الذكور والإناث في الحياة السياسية في البلد، بما في ذلك المجتمع المسيحي النابض بالحياة وجميع المجموعات الدينية والعرقية. وحماية التراث الثقافي الغني والآثار الدينية في سورية أمر أساسي أيضاً.

ثانياً، يجب معالجة الحالة الإنسانية والأمنية بصورة عاجلة. ويساور اليونان القلق بشكل خاص إزاء الظروف الإنسانية على أرض الواقع. فقد دُمرت البنية التحتية السورية إلى حد كبير، ويشح الغذاء والكهرباء في مناطق واسعة من البلد، في حين يستمر القتال، ولا سيما في مدن الشمال والشمال الشرقي. وفي الوقت نفسه، لا يزال الخطر الحقيقي المتمثل في عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى قائماً. إن تنظيم داعش ينشط في جيوب من الأراضي السورية. ومن الأهمية بمكان أن نمنع عودة ظهوره المحتمل – وهو ما يمثل تهديداً كبيراً لبلدان الجوار وللاستقرار الإقليمي. ويجب التصدي أيضاً لتهديد الأسلحة غير التقليدية. ويجب أن تلتزم سورية بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تبدي استعداداً واضحاً للتعاون مع المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الكيميائية. وتشجعنا البوادر الإيجابية للتعاون بين سلطات الأمر الواقع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو إلى استمرارها في المساهمة.

ثالثاً، يجب أن تبقى العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين في أفقنا الجماعي. فالسوريين يستحقون العودة إلى ديارهم والمساهمة في إعادة بناء بلدهم. وندعم بشكل كامل جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الصدد، وكذلك الجهود الجماعية الرامية إلى إعادة تأهيل المساكن والبنية التحتية الحيوية في سورية، بما يسهم في العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين. لقد لاحظنا استعداد العديد من السوريين لاستكشاف ظروف عودتهم، ويجب أن يكون المجتمع الدولي على قدر المسؤولية.

وبالطبع، نحيط علماً بعناية بالمناشدات من أجل تعليق الجزاءات. وقد اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مؤخراً على فتح باب النقاش من أجل التوصل إلى تخفيف تدريجي لبعض الجزاءات القطاعية المفروضة على سورية للمساعدة في تعافيها. وأرسل الاتحاد الأوروبي جماعياً إشارة باستعداده لإعادة الانخراط مع سورية موجهاً النصح في الوقت نفسه بتوخي الحذر ومحدداً توقعاته لعملية سياسية شاملة تماماً للجميع، والتزام سورية بالاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك – وأشدد – القانون الدولي للبحار واحترام سيادة الدول المجاورة وحقوقها السيادية. وخطوات الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد مشروطة ويمكن الرجوع عنها.

رابعاً، ندعو جميع الأطراف إلى احترام وحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وإذ يساورنا قلق بالغ إزاء الانتهاكات الممنهجة لسيادة سورية، فإننا نتوقع من جميع الأطراف الفاعلة أن تسهم بمسؤولية وإخلاص في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة. ويجب أن تمتنع جميع الأطراف المعنية في المنطقة عن الأعمال التي قد تعرّض الانتقال السياسي في البلد للخطر تحقيقا لأهدافها السياسية الخارجية أو الداخلية. وفي الشمال الشرقي، يساورنا القلق بشكل خاص من التهديدات الموجهة ضد الأكراد، وهم شركاء أساسيون في مكافحة داعش. فالتصعيد والخطاب الاستفزازي لا يفيدان.

ولا يمكننا تحمل اندلاع حرب أخرى في المنطقة. وينبغي ألا نتجاهل – ولا يمكننا أن نتجاهل – أن العنصر الكردي حاسم في احتواء عودة ظهور الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تعرب اليونان عن دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتنفيذ ولايتها وتدعو إلى احترام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974.

لقد بدأت حقبة جديدة للسوريين في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. وهناك سبيل نحو سورية مزدهرة ومستقرة وشاملة للجميع. ولتحقيق ذلك، نعتقد أن رسالة المجلس يجب أن تكون واضحة: إن الشرعية الدولية والاعتراف الدولي يكمنان في نهاية مسار سياسي شامل للجميع على نحو كامل، وبوجود مؤسسات دولة قوية وشاملة للجميع، واحترام القانون الدولي. هذه العناصر حاسمة لضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز أمن سورية وازدهارها على المدى الطويل.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جويس مسويا على إحاطتيهما الشاملتين وعلى المعلومات المستكملة.

تثمن باكستان روابطها التاريخية مع الشعب السوري الشقيق الذي عانى من مصاعب جمة بسبب الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية. وقد رحّب رئيس الوزراء الباكستاني بتولي السيد أحمد الشرع منصبه كرئيس خلال هذه المرحلة الانتقالية. وتتيح التطورات السياسية الأخيرة فرصة لاستعادة الأوضاع الطبيعية والاستقرار والسلام في سورية. ونأمل أن توجه القيادة الجديدة سورية نحو السلام والاستقرار والازدهار. ونحيط علماً بتأكيد وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اليوم في دبي أن الحكومة الجديدة ستدشن في الأول من آذار/مارس وستمثل الشعب السوري قدر الإمكان وستأخذ تنوعه في الاعتبار.

وننوه أيضاً بجهود الشركاء الإقليميين والدوليين في دعم استقرار سورية. وفي هذا الصدد، ترحب باكستان باجتماعات الرياض بشأن سورية التي استضافتها المملكة العربية السعودية في 12 كانون الثاني/يناير. تؤدي هذه المبادرات دوراً هاماً في النهوض بالحوار وتعزيز عملية انتقال سياسي شاملة للجميع وسلمية ودعم إعادة إعمار سورية في إطار عملية يقودها السوريون ويتولون زمامها. ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. واستمرار الأعمال العسكرية الإسرائيلية ونيتها المعلنة المتمثلة في الإبقاء على وجود غير محدد المدة في المناطق العازلة انتهاكان صارخان لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ويجب إدانة هذه الأعمال غير القانونية ودعم سلامة سورية الإقليمية، بسبل منها الانسحاب الإسرائيلي من المناطق العازلة ومن مرتفعات الجولان المحتلة.

ويمكن للمبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015) أن تشكل مبادئ توجيهية مفيدة في تعزيز الإدماج السياسي والتوافق الداخلي. ووجود إطار أمني وطني قوي وموحد أمر أساسي لضمان استقرار سورية على المدى الطويل ومنع التدخل الخارجي. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار حوادث العنف في مناطق مختلفة من سورية. يجب ألا تصبح سورية ملاذاً آمناً للإرهاب. ووجود مقاتلين أجانب وجماعات معروفة بانتمائها الإرهابي أمر يتطلب اليقظة. ويجب منع أي عودة لظهور تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات التابعة لهما. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التقارير التي تتحدث عن

إدماج جماعات إرهابية أجنبية في هيكل الحكم والأمن في سورية. لا ينبغي السماح لأي مقاتلين أجانب أو كيانات مسلحة، مثل تلك الموجودة في شمال شرق سورية، بالعمل خارج سيطرة الدولة. ونرى أنه ينبغي لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات مواصلة تقييم الحالة ورفع تقارير بشأنها.

لا تزال الحالة الإنسانية مزرية. فهناك أكثر من 16,5 مليون سوري يحتاجون إلى مساعدات عاجلة، مما يجعل هذه الحالة إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث. وانعدام الأمن الغذائي وانهيار نظام الرعاية الصحية وتعثر قطاع التعليم هي أمور تتطلب اهتماماً ودعماً فوريين على الصعيد الدولي. ومع ذلك، لا يزال النقص في تمويل المساعدات الإنسانية كبيراً، كما سمعنا. يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لسورية ودعم التعافي على المدى الطويل.

ولا تزال الجزاءات تشكل عقبة رئيسية أمام تعافي سورية. فالجزاءات الأحادية الجانب، التي فُرضت في الأصل على القيادة السابقة، تضر الآن بالشعب السوري في المقام الأول. ويجب إعادة تقييمها ومراجعتها لتيسير التعافي الاقتصادي والإغاثة الإنسانية. كما ينبغي استعراض جزاءات الأمم المتحدة بشكل دوري للتأكد من أنها لا تعيق إعادة إعمار سورية مع الحفاظ على اليقظة تجاه الكيانات المرتبطة بالإرهاب. وهناك حاجة إلى نهج متوازن وعملي لمعالجة المصاعب الاقتصادية والأزمة الإنسانية.

في الختام، يتطلب الطريق إلى السلام والاستقرار في سورية وجود عملية انتقال سياسي ذات مصداقية ويتطلب الوحدة الوطنية ووجود إطار للحوكمة الشاملة الجميع. ويجب أن يظل المجتمع الدولي مستمرا في العمل وبذل الجهد البنّاء في دعم هذه العملية. وتقف باكستان بحزم مع الشعب السوري الشقيق والصامد.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما المفيدتين جدا اليوم.

وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولاً، لقد مرّ أكثر بقليل من شهرين على سيطرة السلطات المؤقتة على دمشق، مما يبعث الأمل في مستقبل أكثر إشراقاً وسلاماً للشعب السوري. وقد شجعتنا الجهود التي بُذلت في الأسابيع التي تلت ذلك، ونرحب بتعهدات السلطات الانتقالية بتشكيل حكومة انتقالية شاملة للجميع، بما يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ونرحب بالتواصل بين المبعوث الخاص ومكتبه والسلطات المؤقتة وخططه للعودة إلى دمشق قريباً. وكما قال المبعوث الخاص، فإن عملية الانتقال السياسي في سورية لا تحتمل الفشل.

وبينما يخطو السوريون خطوات تالية نحو عملية سياسية، نتوقع أن نرى تعيينات تمثل تنوع المجتمع السوري في الحكومة الانتقالية وفي المجلس التشريعي واللجنة التحضيرية اللذين أُعلن عنهما مؤخراً. ونأمل أن تكون هناك عملية واضحة وجدول زمني واضح للمرحلة القادمة من المرحلة الانتقالية بما فيه احترام لحقوق وسلامة جميع السوريين.

ثانياً، لقد أكدنا بوضوح، كما أكد غيرنا أيضا، على أن السوريين يجب أن يرسموا مستقبلهم بأنفسهم وأن العملية السياسية ينبغي أن تكون مملوكة للسوريين وبقيادة سورية. ومع ذلك، وكما ذكّرنا كل من المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا، فمن الضروري أن يتدخل المجتمع الدولي ويقدم الدعم، فالتحديات كبيرة والاحتياجات الإنسانية حادة. ومن الضروري أن تؤدي الأمم المتحدة، إلى جانب المجتمع الدولي، دورا حيويا في دعم السوريين لتحقيق الاستقرار ومن ثم إعادة بناء بلدهم. ولا يمكن للندوب العميقة والأضرار التي خلفها أكثر من عقد من النزاع أن تلتئم في غضون أشهر.

في الأسبوع الماضي، خصصت المملكة المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، أكثر من 3,7 مليون دولار لمبادرة "الحبوب من أوكرانيا" التي ستمكن أوكرانيا من دعم السوريين الأكثر ضعفاً وتخفيف المعاناة. لذلك نؤيد الدعوة التي وجهها المبعوث الخاص إلينا كي نغتنم الفرصة أيضاً لتوسيع نطاق التعافي المبكر والبرامج المستدامة لتمكين السوريين من الحصول على الطعام وإبقاء الأنوار مضاءة وخلق فرص عمل وبناء مستقبل أفضل.

أخيراً، نرحب بالزيارة التي قام بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في 8 شباط/فبراير. يمثل ذلك خطوة إيجابية إلى الأمام. ويجب أن نستغل هذه الفرصة السانحة ونعمل على تقديم الدعم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية من أجل الإعلان عما تبقى من برنامج الأسد للأسلحة الكيميائية وتدميره من أجل جعل سورية أكثر استقراراً وأمناً.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما.

بعد عدة سنوات من الحرب والعنف، بدأت سورية مرحلة انتقالية تاريخية بثت آمالا عريضة. وخلال هذه المرحلة، تعرب فرنسا عن استعدادها للوقوف إلى جانب الشعب السوري ودعم المرحلة الانتقالية. هذه هي الرسالة التي نقلها رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، إلى أحمد الشرع، الرئيس المؤقت للسلطات الانتقالية السورية، خلال محادثتهما في 5 شباط/فبراير.

وقد اتخذت فرنسا والاتحاد الأوروبي بالفعل مبادرات على هذا المنوال، لا سيما الرفع الجزئي للجزاءات الاقتصادية في 27 كانون الثاني/يناير. وسيكون المؤتمر الوزاري حول سورية، الذي تستضيفه فرنسا غداً، فرصة أخرى للتعبير عن دعم المجتمع الدولي للمرحلة الانتقالية. وقبل انعقاد المؤتمر، سننظم أيضاً تبادلاً للمعلومات حول المساعدات الإنسانية والتنمية وإعادة الإعمار.

إن الشعب السوري يحتاج إلى التضامن الدولي. ويجب أن نولي اهتماماً خاصاً بالعودة الطوعية للاجئين السوريين والنازحين داخلياً. ومن الضروري دعم جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى سورية.

وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية، أحطنا علماً بالإعلانين الصادرين في 29 و 30 كانون الثاني/يناير، واللذين أثارا الكثير من التوقعات لدى السوريين. ومن الضروري تنفيذ عملية انتقال سلمي وشامل للجميع بروح القرار 2254 (2015). ومن شأن تنفيذ الحوار الوطني وتقديم جدول زمني واضح للمرحلة الانتقالية

أن يطمئن السوريين وشركاءهم. وندعم جهود المبعوث الخاص غير بيدرسن لدعم العملية. وللأمم المتحدة، بما لديها من خبرات وبروح القرار 2254 (2015)، دور مهم تضطلع به.

كما يمكن أن تساهم آليات مكافحة الإفلات من العقاب والبحث عن المفقودين في تحقيق المصالحة والانتقال السياسي.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لإيجاد حل سلمي للأعمال العدائية الجارية في البلد. هذا هو الحال في الشمال الشرقي، حيث يجب أن يحافظ أي حل على حقوق الجميع ومصالحهم الأمنية، ولا سيما الأكراد السوريين، مع احترام وحدة الأراضي السورية.

ويجب علينا أيضا مواصلة الحرب ضد الإرهاب، ولا سيما ضد تنظيم داعش. ويجب ألا ننسى أن هجمات تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في باريس قد انطلقت من الأراضي السورية، ونعلم أن الجماعات الإرهابية لا تزال تعمل في المنطقة.

ويجب التحلي بأقصى درجات اليقظة فيما يتعلق بنشر الأسلحة، ولا سيما أسلحة البرنامج الكيميائي السوري. ويتيح سقوط النظام السابق فرصة لتدمير تلك الأسلحة. واجتماع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع السلطات السورية هو خطوة أولى إيجابية.

أخيراً، تتابع فرنسا التطورات في مرتفعات الجولان بقلق. وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب من المنطقة واحترام سيادة سورية ووحدة أراضيها، وكذلك اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، وهو اتفاق ملزم لكل من إسرائيل وسورية. وتكرر فرنسا الإعراب عن دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي يجب الحفاظ على أمنها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما.

يتوق الشعب السوري، الذي يرزح منذ فترة طويلة تحت وطأة المعاناة والمشقة الناجمتين عن الحرب وحالة الفوضى، إلى عودة السلام والاستقرار إلى بلده حتى يتمكن من بدء حياة هادئة وكريمة في أقرب وقت ممكن. وفي هذه المرحلة الحرجة، من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة البناءة لسورية. وتدعم الصين تعزيز عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها والتوصل إلى حل يلبي تطلعات الشعب السوري كافة من خلال الحوار والمشاورات على نحو شامل. ويجسد القرار 2254 (2015) توافق الآراء الأساسي داخل المجتمع الدولي ويقدّم توجيهات هامة لمعالجة المسألة السورية. ولا يزال صالحا في الحالة الراهنة. ويشكل عقد مؤتمر الحوار الوطني خطوة رئيسية في عملية الانتقال السياسي التي ينبغي أن يوضع جدول زمني واضح لها في أقرب وقت ممكن وينفَّذ باطراد. وتؤيد الصين الدور الفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة والمبعوث الخاص في هذه العملية، وكذلك الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لمساعدة سورية في عملية الانتقال السياسي وإعادة الإعمار. ويجب ألا تصبح سورية ملاذاً آمناً للإرهابيين. وهي مسألة أساسية يجب التمسك بها.

يشير تقرير الأمين العام (S/2025/72) الصادر مؤخرا إلى أن سورية تظل بمثابة مركز لتخطيط الأنشطة الإرهابية وأن المنظمات الإرهابية قد تسعى إلى تعزيز وضعها باستغلال التغير المفاجئ الذي طرأ مؤخرا على الحالة في سورية. وبالتالي، ينبغي أن يظل المجتمع الدولي يقظا جدا في هذا الصدد. وقد أحدث الوجود المطول لأعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية خطرا أمنيا خفيا. وتؤيد الصين تسريع عملية إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم وتدعو الدول المعنية إلى استعادة مواطنيها.

وفي الوقت نفسه، تحث الصين سورية على الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، المعروفة أيضًا باسم الحزب الإسلامي لتركستان، بغية منعها من تهديد أمن البلدان الأخرى.

وكما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات، فإن الحالة الإنسانية الراهنة في سورية مزرية جدا ومما يثير القلق أن نرى سلامة وتنمية عشرات الملايين من السكان على المحك. وتقدّر الصين الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية لسورية في ظل ظروف صعبة جدا. وتسببت الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي فرضها أحد البلدان على سورية في إلحاق ضرر كبير بالشعب السوري. ويتمثل موقف الصين الثابت في أن هذه التدابير ما كان ينبغي أن تكون موجودة في المقام الأول. ولا بد من اتخاذ إجراءات لإزالة الأثر السلبي لتلك التدابير من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدات الإنسانية والتنمية في سورية.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها في جميع الظروف. ويجب تنفيذ القرار 497 (1981) بشأن الجولان واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وتحث الصين إسرائيل على الانسحاب من الأراضي السورية دون إبطاء.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية)**:** أهنئكم، السيد الرئيس، ووفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وثقتنا في إدارتكم الناجحة لأعماله. وأشكر الأشقاء في الوفد الدائم للجزائر على إدارتهم الناجحة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

وأود أن أعرب عن تضامن بلدي وتعاطفه مع اليونان وشعبها إثر سلسلة الزلازل التي تعرضت لها جزيرة سانتوريني اليونانية والتي تتزامن مع ذكرى الزلزال الأليم المدمر وهزاته الارتدادية التي شهدها بلدي سورية في مثل هذا التوقيت قبل عامين. وبطبيعة الحال، أتقدم بالشكر للسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص إلى سورية، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

شرعت سورية في مرحلة انتقالية تم إطلاقها ورسم ملامحها الأولية خلال مؤتمر النصر الذي عُقد في دمشق بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025. وخرج المؤتمر بجملة من القرارات التي تعبر عن مرحلة جديدة في تاريخ سورية السياسي، ومنها إلغاء العمل بدستور العام 2012 وجميع القوانين الاستثنائية وحل

مجلس الشعب والجيش والأجهزة الأمنية وحزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وكذلك حل جميع الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية ودمجها في مؤسسات الدولة. وقد قرر المؤتمر تولية السيد أحمد الشرع رئاسة البلد في المرحلة الانتقالية ليقوم بمهام رئاسة الجمهورية وتمثيلها في المحافل الدولية وتفويضه بتشكيل مجلس تشريعي مؤقت يتولى المهام التشريعية لحين إقرار دستور دائم للبلد ودخوله حيز التنفيذ.

وسيتم العمل خلال المرحلة الانتقالية على الحفاظ على سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وتحقيق نهضتها من خلال مشاركة حقيقية لكل السوريين والسوريات، رجالا ونساء وشبابا وفتيات، داخل وخارج البلد لبناء مستقبلهم بحرية وكرامة دون إقصاء أو تهميش. ويجري العمل حاليا على تشكيل حكومة انتقالية شاملة تعبر عن تنوع سورية وغناها بجميع مكوناتها ورجالها ونسائها لتتولى هذه الحكومة العمل على بناء مؤسسات سورية الجديدة حتى نصل إلى مرحلة الانتخابات الحرة والنزيهة.

واستناداً لولايته كرئيس للبلد في المرحلة الانتقالية، سيعلن رئيس الجمهورية عن لجنة تحضيرية لاختيار مجلس تشريعي مصغر يملأ الفراغ الحالي. وقد أصدر السيد رئيس الجمهورية اليوم قرارا يحدد أعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني وسيشكل هذا المؤتمر منصة مباشرة للمداولات والمشاورات وعرض مختلف وجهات النظر حول البرنامج السياسي القادم، وصولاً إلى الإعلان الدستوري الذي سيحدد هوية الدولة وطبيعة نظامها المستقبلي وسيكون المرجع القانوني للمرحلة الانتقالية.

وبناءً عليه، سينصب التركيز خلال الفترة القادمة على الأولويات التالية:

أولاً، تحقيق السلم الأهلي وإرساء عدالة انتقالية حقيقية تكفل مساءلة المجرمين الذين تلطخت أيديهم بدماء السوريين.

ثانيًا، إتمام وحدة الأراضي السورية وبسط سلطة الدولة والقانون على كامل التراب الوطني وحصر السلاح بيد الدولة.

ثالثًا، بناء مؤسسات قوية تقوم على الكفاءة والعدالة والنزاهة والتشاركية.

رابعًا، إرساء دعائم اقتصاد قوي يوفر فرص عمل حقيقية كريمة لتحسين الظروف المعيشية واستعادة الخدمات الأساسية والسير على درب التنمية.

تؤكد حكومة بلدي مجددا حرصها على بناء علاقات ودية مع جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وتشدد على أن سورية الجديدة لن تكون ملاذا للإرهاب ولن تشكل مصدر تهديد لأي دولة من دول الجوار أو العالم. لقد شهدت الفترة الماضية ولا تزال تشهد حراكا سياسيا ودبلوماسيا سوريا مكثفا لتدشين مرحلة جديدة عنوانها تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول المنطقة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين وإعلاء قيم العلاقات الودية والتعاون بين الدول الأعضاء.

لقد تجسد هذا النهج أيضاً في الانخراط بالعمل المتعدد الأطراف وتعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة. فالسوريون يتطلعون بفارغ الصبر إلى تحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية، وتوفير الخدمات الأساسية، والتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار والعودة إلى مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من التحرك الفوري لتلافي تخييب آمال السوريين. وتحقيق نقلة نوعية تلبي تطلعاتهم وتتناسب مع ما قدموه من تضحيات وما تكبدوه من عناء لبناء سورية أفضل بأيدي السوريين ولجميع السوريين. ولهذا الغرض، أبدت الحكومة السورية انفتاحاً كاملاً واستقبلت العديد من الوفود التابعة للأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات الصلة لإرساء مرحلة جديدة من التعاون في مختلف المجالات لا سيما الإنسانية منها. ويشمل هذا كشف مصير المفقودين والمغيبين قسرياً من قبل النظام السابق وأجهزته الأمنية، وإعادة رفات الشهداء لذويهم ووضع حد لحالة الترقب والمعاناة التي عاشوها .

وكما سمع المجلس من السيدة مسويا، في إطار التعاون القائم مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جددت الحكومة السورية الإذن الممنوح للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية تنتهي في 7 آب/أغسطس 2025 لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين. ولقد شهد الشهران الماضيان بدء عودة أعداد من اللاجئين والمهجرين داخلياً إلى مناطقهم، إلا أن العودة الكريمة والطوعية واسعة النطاق ما تزال تصطدم بعدد من التحديات. وأبرزها الضرر الكبير في البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة، وعدم توفر الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الكهرباء – عصب الحياة – في غالبية المناطق، ومحدودية الموارد الطبية والإغاثية، والوضع الاقتصادي المتردي، والتلوث بالألغام والذخائر المتفجرة. وفي ظل الاحتياجات الهائلة، يدق عمال الإغاثة ناقوس الخطر بشأن نقص التمويل للاستجابة الإنسانية في سورية. حيث لم تتم مع نهاية العام الماضي تغطية سوى 34.5 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2024. وفي المرحلة الحاسمة لم يوفر التمويل الكافي، ومن الضروري في هذه اللحظة المحورية من تاريخ سورية، أن يستجيب المجتمع الدولي بفعالية لاحتياجات الشعب السوري من خلال زيادة دعمه المالي والإنساني .

وبالتوازي مع ما سبق، تمثل العقوبات عقبةً كبيرة تحول دون التعافي الاقتصادي وتوفير البيئة المشجعة لعودة اللاجئين. وإن سورية إذ تجدد ترحيبها بالإعفاءات والاستثناءات لمدة ستة أشهر الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبقرار الاتحاد الأوروبي تعليق العقوبات المفروضة على عدد من القطاعات الرئيسة لمدة عام، فإنها تتطلع إلى الرفع الكامل للعقوبات المفروضة على الشعب السوري، لأنها ضارة بعدد من جوانب الحياة اليومية. ونأمل أن يوجه مؤتمر باريس/العقبة 3 الذي سيعقد يوم غد رسالةً لا لبس فيها لرفع هذه العقوبات، ودعم السوريين في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلادهم.

ويواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاته على سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك لعام 1974، حيث تجاوزت قوات الاحتلال الإسرائيلي المنطقة الفاصلة بشكل غير قانوني ودون مبرر أو سابق استفزاز. وتوغلت لعشرات الكيلومترات داخل الأراضي السورية لتبسط سيطرتها بالقوة على مساحات واسعة تقدر بمئات الكيلومترات المربعة من أراضي محافظة القنيطرة وجبل الشيخ والمناطق المجاورة لهما وصولاً إلى

محافظتي درعا وريف دمشق. وقد ترافق ذلك التوغل غير القانوني مع قيام قوات الاحتلال بالاعتداء على أهالي المناطق التي دخلتها ومصادرة أملاكهم وتهجير واختطاف أعداد منهم. وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإقامة نقاط عسكرية وإخضاع السكان المدنيين لظروف صعبة وممارسات لاإنسانية. وبناء القواعد ومراكز المراقبة العسكرية والقيام بأعمال هندسية شملت إنشاء مهبط طائرات عمودية على جبل الشيخ، الأمر الذي يكشف زيف المزاعم التي تروج لها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حول الطبيعة المؤقتة والمحدودة لهذه الأعمال العدائية التي لا يمكن تبريرها على الإطلاق.

وتدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات جريمة العدوان الإسرائيلي السافر على أراضيها، وتجدد مطالبتها مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، واتخاذ الإجراءات الحازمة والفورية لإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان السوري المحتل والوقف الفوري لعدوانها المستمر على الأراضي السورية، والانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي التي توغلت فيها، والالتزام التام باتفاق فض الاشتباك وولايتي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، والعمل على وضع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، موضع التطبيق.

إن الشعب السوري يتطلع لطي صفحة الألم والمعاناة. ونؤمن بأن بلدنا يملك مقومات النهوض وفي مقدمتها رأس المال البشري، والموارد الطبيعية، والإرادة والعزيمة الصلبة. ونحن قادرون وعازمون على عدم ادخار أي جهد لإنجاح هذه المرحلة المفصلية والسير بالبلاد نحو مستقبل مشرق يليق بسورية وبالشعب السوري وإرثه الحضاري والإنساني، وبناء دولة القانون والعدالة والمساواة. وإننا ندعو مجلس الأمن للوقوف إلى جانب سورية في هذه المرحلة الحساسة وهي تسير نحو غد أفضل يدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، ويتلافى السيناريوهات القاتمة التي تدفع باتجاهها أطراف لا تريد الخير لسورية والسوريين. وتثير الانقسام ببث خطابات الكراهية والتحريض على العنف وإثارة الفتن لا سيما عبر إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي. إن سورية لن تكون إلا لجميع أبنائها، وستبقى فخورة بغناها وتنوعها الديني والعرقي والثقافي، بعيداً عن مصطلحات الأقليات والأكثريات وغيرها من المصطلحات الهدامة .

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بالتهنئة القلبية للصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، سيدي الرئيس. كما أثني بحرارة على الجزائر لقيادتها الناجحة واختتام رئاستها في يناير/كانون الثاني. ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما ودعمهما للمشاركة البناءة للأمم المتحدة مع سلطات تصريف الأعمال السورية لتحسين الحالة الراهنة في سورية. ونظراً لهذه الحالة، أود أن أشير إلى النقاط التالية.

أولاً، لا تزال سورية تواجه تحديات إنسانية واقتصادية كبيرة. وستتطلب معالجة هذه المسائل إعطاء الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية واستعادة الخدمات الأساسية، لا سيما مشاريع التعافي المبكر التي تكتسي أهمية حيوية لجهود إعادة إعمار البلد. ومع ذلك، فإن هذه الجهود تعوقها بشدة الجزاءات الجائرة وغير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خارج الحدود الإقليمية. إن الإغاثة

المؤقتة والإعفاءات الإنسانية المحدودة من هذه التدابير غير القانونية ليست حلولاً مستدامة. ويجب رفع هذه الجزاءات بالكامل لأنها تُلحق ضرراً غير متناسب بالفئات السكانية الأكثر ضعفاً، وتنتهك الحقوق الأساسية للشعب السوري، وتعرقل تعافي البلد. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن إزالة هذه التدابير غير القانونية أمر ضروري لتهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية لجميع اللاجئين والنازحين السوريين.

ثانياً، إن عودة الإرهاب في سورية يشكل تهديداً متصاعداً وملحاً. وقد أدى وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب ذوي الأهداف المتضاربة إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار، مما يعرض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر. وكما حذر وكيل الأمين العام لدى مكتب مكافحة الإرهاب في هذه القاعة (انظر S/PV.9856)، فإن خطر وقوع مخزونات الأسلحة المتطورة في أيدي الإرهابيين لا يزال مصدر قلق بالغ. ولا يزال ما يقدر بـ 500 42 فرد، بعضهم على صلة مزعومة بتنظيم داعش، في معسكرات الاعتقال في شمال شرق سورية. ومن الضروري وجود عملية منظمة وخاضعة للمساءلة للعودة إلى الوطن من أجل استعادة الاستقرار في سورية والمنطقة ككل. ويجب إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، ومحاسبتهم من خلال الإجراءات القانونية ومنعهم من تشكيل المزيد من التهديدات. ولا تزال إيران ثابتة في التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي وتعرب عن استعدادها للتعاون مع الشركاء الدوليين الشرعيين لمواجهة هذا التحدي الخطير.

ثالثاً، يجب احترام حقوق جميع الطوائف احتراماً كاملاً وفقاً للقانون الدولي، ويجب أن تتوقف فوراً أي ضغوط سياسية ومضايقات تهدف إلى تهجير الأقليات في سورية، وخاصة العلويين والشيعة. وبالمثل، تشكل حماية المواقع الدينية والتراث الثقافي السوري أمراً حيوياً للحفاظ على هوية البلد ووحدته. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتمتع جميع الطوائف بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أماكنها الدينية وأن تكون قادرة على ممارسة شعائرها بحرية دون خوف من الاضطهاد أو الترهيب أو الاعتقال.

رابعاً، لا تزال إسرائيل تشكل تهديداً خطيراً لسورية، حيث تنتهك بشكل متكرر السيادة السورية وسلامة أراضيها. وفي تحدٍ لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يرفض النظام الانسحاب من مرتفعات الجولان المحتلة. وبدعم من الولايات المتحدة، وسّعت إسرائيل احتلالها وفككت البنية التحتية العسكرية والبحثية السورية بشكل منهجي. وينبغي للمجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الانتهاكات وإجبار إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي السورية المحتلة.

خامساً، تؤكد إيران مرة أخرى التزامها الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. إن مستقبل سورية يجب أن يحدده شعبها وحده، بعيداً عن أي تدخلات أو إملاءات خارجية. وتدعو إيران إلى تشكيل حكومة شاملة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وحوار وطني شامل يكفل تمثيل جميع المجموعات العرقية والسياسية والدينية. ويوفر القرار 2254 (2015) إطاراً واضحاً لذلك، حيث يمثل الإصلاح الدستوري أولوية رئيسية. وعلاوة على ذلك، تؤكد إيران على المكانة التي تستحقها سورية عن جدارة واستحقاق في المجتمع الدولي، وتؤكد على التزامها بالتزاماتها الدولية والثنائية مع الحفاظ على سيادتها.

سادساً، إننا نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أطلقها ممثل الولايات المتحدة بشأن بلدي. إن هذه الاتهامات ليست باطلة فحسب بل يبدو أنها موجهة فقط لتشويه الحقيقة والواقع

في الميدان وتضليل المجتمع الدولي. وللأسف، فإن هذه الادعاءات ليست مفاجئة أوا غير متوقعة. وهي مجرد نتاج توجيهات من واشنطن التي لا يسعها سوى توجيه الاتهامات لإيران في كل جلسة لمجلس الأمن. لكن الحقائق غنية عن البيان. تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، انتهكت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً سيادة سورية وسلامة أراضيها لسنوات عديدة ووفرت ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية ولنظام الاحتلال الإسرائيلي لتعزيز طموحاته الجيوسياسية.

وفي الختام، تظل إيران ملتزمة بأداء دور بناء، والعمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والحكومة السورية، التي تمثل إرادة الشعب السوري، بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية والمنطقة ككل. وفي هذا السياق، نؤيد تماماً جهود المبعوث الخاص غير بيدرسن ونشدد على ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً محورياً في هذه العملية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نهنئكم على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وننضم للبيان باسم مجموعة الدول العربية. كما نشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيدة جويس مسويا، نائبة منسق الإغاثة الطارئة، على الإحاطة الوافية.

تفخر دولة قطر بموقفها الثابت على مدى الثلاث عشرة سنة الماضية إلى جانب الشعب السوري الشقيق ودعمها الثابت لمطالبه في الحياة الكريمة والحرية والعدالة اجتماعية. وتجسد موقف دولة قطر الثابت في عودة العلاقات الأخوية مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة. وتجلت خلال الزيارة الرسمية التي قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى العاصمة السورية في 30 يناير/كانون الثاني كأول رئيس دولة يزورها بعد هذا التحول التاريخي، هنأ سموه خلالها فخامة الرئيس السوري، السيد أحمد الشرع، بمناسبة انتصار الثورة السورية واختياره رئيساً للمرحلة الانتقالية، مجدداً سموه موقف دولة قطر الداعم لوحدة سورية وسيادتها واستقلالها.

وفي هذا الصدد، ترحب دولة قطر بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة السورية الجديدة، لا سيما المحافظة على سلامة المدنيين واستقرار مؤسسات الدولة وضمان استمرار الخدمات العامة وتأمين الاحتياجات الضرورية للشعب السوري. وكذلك نرحب بالخطوات التي اتخذتها وتهدف من خلالها إلى إعادة هيكلة الدولة السورية وتعزيز التوافق والوحدة بين كافة الأطراف السورية، بما يمهد الطريق لتوطيد السلم الأهلي والأمن والاستقرار وبناء دولة القانون والمؤسسات والتنمية. هذه الخطوات تمثل بداية مرحلة جديدة تتيح للشعب السوري تحقيق تطلعاته المشروعة نحو الحرية والعدالة والسلام.

كما تتطلب المرحلة الحالية احتكار الدولة للسلاح في جيش واحد يعبر عن كافة المكونات السورية دون إقصاء، حفاظاً على سيادة البلد واستقلاله وسلامة أراضيه. إن الشعب السوري الشقيق الذي قدم تضحيات لا تُحصى يستحق اليوم اعترافاً ودعماً من المجتمع الدولي لمشروعه الوطني.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه أشقائنا في سورية لتحسين الوضع المعيشي والإنساني، فقد سيرت دولة قطر جسراً جوياً يحمل المساعدات الإنسانية،

حيث تم إرسال حتى تاريخه 13 طائرة عسكرية بإجمالي 378 طنا من المساعدات. كما تعهدت الدولة بتقديم الدعم الفني لإعادة تشغيل البنى التحتية، بما فيها الدعم لقطاع الكهرباء، والذي سوف يساعد في تحسين القدرة التشغيلية لأكثر من 10 مناطق سورية. وافتُتحت مؤخرا في الشمال السوري مدينة الأمل، وهي مشروع سكني لإيواء النازحين، برعاية قطرية تركية، مزود بمرافق الخدمات الأساسية. إن الوضع الإنساني الحالي يتطلب تعزيز الجهود الدولية المشتركة لزيادة المساعدات الإنسانية وضمان وصولها بدون عوائق إلى كافة المناطق المتأثرة.

لذا تدعو دولة قطر إلى رفع العقوبات لما لها من آثار سلبية على الشعب السوري وباعتبار أن أسباب فرضها قد زالت. ونشير في ذلك إلى البيان الذي صدر عن الاجتماع الاستثنائي السادس والأربعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن الأوضاع في سورية في 26 كانون الأول/ديسمبر 2024 الذي دعا إلى رفع العقوبات لتمكين سوريا اقتصادياً. كما دعا كافة الشركاء والدول والمنظمات المعنية إلى تقديم كافة وسائل الدعم للشعب السوري الشقيق، مؤكداً على استمرار دول مجلس التعاون في تقديم المساعدات الإنسانية.

وختاما، تدين دولة قطر استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة العازلة مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة ومواقع مجاورة لها ونعتبره تطورا خطيرا واعتداء صارخا على سيادة ووحدة سورية وانتهاكا سافرا للقانون الدولي. ونحذر من أن سياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ستقود المنطقة إلى المزيد من العنف والتوتر. ونشدد على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته القانونية والأخلاقية لإلزام الاحتلال بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): يُشرفني أن ألقي هذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

وأتقدم بدايةً لكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال مجلس الأمن للشهر الجاري، كما أعرب عن خالص الامتنان للسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، لإحاطته القيمة. ونشيد كذلك بالمساعي الحثيثة للسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، شاكرين جهودها المضنية في تعزيز منظومة العمل الإنساني الدولي، ولا سيما مشاركتها القيمة في حدث إطلاق اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025 الذي استضافته دولة الكويت في كانون الأول/ديسمبر المنصرم.

عانت سورية، أرض الحضارة والتاريخ، على مدار 13 عاماً من تداعيات إحدى أشرس الحروب الدموية التي شهدها العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، تحملت فيها جراحاً عميقة لم تندمل، إلا أنها لم تنحنِ لظلمات الليل ولم تستسلم لليأس، رغم انهماك اقتصادها وتنامي أعمال العنف وتفشي الجماعات الإرهابية التي وجدت فيها مرتعاً خصباً لأنشطتها التدميرية، الأمر الذي يتطلب تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتعاون في محاربته في ضوء أنه يشكل خطراً على سورية وعلى أمن المنطقة والعالم. ويشكل دحره أولوية جامعة، مؤكدين أن أمن سورية واستقرارها هما ركيزة للأمن والاستقرار في المنطقة. وستقف

مجموعة الدول العربية مع شعب سورية الشقيق في عملية إعادة بناء دولة عربية سورية موحدة، مستقلة، مستقرة، وآمنة لكل مواطنيها، لا مكان فيها للإرهاب أو التطرف، ولا خرق لسيادتها أو اعتداء على وحدة أراضيها من أي جهة كانت.

تؤكد مجموعة الدول العربية تضامنها الكامل والمبدئي مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة في حماية وحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها. فإننا نمر اليوم بمرحلة انتقالية تاريخية وحساسة، لا مجال فيها للفشل، الأمر الذي يستلزم تعاضد الجهود الإقليمية والدولية نحو دعم سورية وشعبها في هذه المرحلة الدقيقة والمفصلية، وتعزيز العدالة الانتقالية استناداً إلى آليات قضائية معتمدة وتشجيع الوحدة الوطنية وآليات الحوار الشاملة، والعمل على تحسين الأوضاع الإنسانية وإعادة الإعمار، وتنفيذ إصلاحات الحوكمة، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى مناطقهم الأصلية، ودعم الجهود المبذولة للتحقق من مصير المفقودين أو رفاتهم، وتأمين وصول المساعدات الدولية اللازمة والكاملة، وكفالة استمرارية واستدامة المؤسسات الحكومية، وحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني، بعيداً عن المحاصصة الطائفية، ورعاية من الأمم المتحدة والجامعة العربية، وفقاً لعملية سياسية شاملة بملكية وقيادة وطنية سورية خالصة، تشمل جميع مكونات الشعب السوري وقواه الوطنية، وفقاً لمبادئ قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب السوري، من الأهمية بمكان تذليل العقبات من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق المشروعة وضمان حقه في الوصول إلى تعافٍ اقتصادي عادل وشامل. وترحب مجموعة الدول العربية باستمرار الحوار بين سورية والأمم المتحدة في كافة المسارات السياسية والإنسانية الرامية إلى تحسين الأوضاع في سورية وفتح المعابر الإنسانية، ومنها معبر باب الهوى الذي أعلن عن فتحه بجهود إيجابية ومقدرة لمدة 6 أشهر. وتشدد على أهمية الانفتاح على التعاون مع الأمم المتحدة واستمرار الجهود المبذولة نحو تمديد دخول المساعدات الإنسانية لجميع أطياف الشعب السوري، مع ضرورة أن تكون هناك عملية سياسية تشمل مختلف مكونات الشعب السوري اتساقاً مع مبادئ القرار 2254 (2015).

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية استثمار الزخم الدولي الحالي لتحقيق نقلة نوعية مستدامة في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والخَدَمية، بما يسهم في تمكين الشعب السوري من إعادة بناء وطنه بالشكل الذي يطمح إليه ويليق بتاريخه ومستقبله. ففي هذا السياق، نعول على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تلبية الاحتياجات العاجلة لكافة فئات الشعب السوري، بما يضمن تخفيف معاناتهم وتعزيز فرص تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد ومعالجة انعدام الأمن الغذائي الحاد والحفاظ على الخدمات الأساسية وإعادة بنائها، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء، بالإضافة إلى تحديد مواقع الألغام والشراك الخداعية وغيرها من المخلفات، وإزالتها، ومكافحة الأوبئة، ومواجهة الانتشار الواسع للملوثات الكيميائية وما يترتب عليه من تداعيات صحية وبيئية كارثية، وذلك من خلال اتخاذ خطوات عملية ملموسة نحو تلبية الاحتياجات الملحة والأساسية للشعب السوري.

تدين مجموعة الدول العربية بأشد العبارات توغل القوة القائمة بالاحتلال المستمر والمتنامي داخل المنطقة العازلة مع سورية وسلسلة المواقع المجاورة لها في جبل الشيخ ومحافظتي القنيطرة وريف دمشق وسرقة خيراتها وتجريف أراضيها، معتبرين إياه احتلالاً إضافياً وخرقاً صارخاً للقانون الدولي.

ونطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات الاحتلال الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية السورية والالتزام باتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، مؤكدين أن هضبة الجولان هي أرض عربية سورية محتلة، داعين إلى دعم ولايتي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بما يمكّنهما من الاضطلاع بمسؤولياتهما، ولا سيما تلك المتصلة بعمليات الرقابة والاستطلاع، وفقاً لما هو منصوص عليه في قرار إنشائهما. ونطالب مجلس الأمن باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والعاجلة لوقف الخروقات الإسرائيلية أحادية الجانب، ولا سيما انتهاك سيادة الأراضي السورية ومواصلة الضربات الجوية الإسرائيلية واسعة النطاق، علاوة على إلزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام سيادة سورية على كامل أراضيها، بما فيها الجولان العربي السوري المحتل.

ختاماً، تؤكد مجموعة الدول العربية على أهمية التزام الجميع بوحدة سورية وسلامة أراضيها. ونرفض أي محاولة لتقسيمها أو أي تدخل خارجي في الشأن السوري. ونجدد موقفنا الثابت والراسخ في دعم الجمهورية العربية السورية، فأمن سورية هو أمننا، واستدامة سورية هي استدامتنا، وتطلعات الشعب السوري هي تطلعاتنا، مؤكدين دعمنا التام للشعب السوري الشقيق والوقوف معه على جميع المستويات، بما يسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبالباري عز وجل التوفيق والسداد.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما. ونشيد بتواصل الأمم المتحدة مع الإدارة الجديدة بما أن سورية تحتاج إلى خبرة المنظمة ومدخلاتها الفنية في هذه الفترة الانتقالية.

يملك الشعب السوري الآن فرصة تاريخية لإعادة بناء بلده وتحديد مستقبله. ويجب أن يمد المجتمع الدولي يد العون للسوريين. وإلى جانب المساعدات الإنسانية، توجد حاجة ماسة إلى إعادة بناء البنية التحتية الحيوية والتعافي الاقتصادي. وهذا أمر ضروري لتحسين الظروف المعيشية للسوريين وتشجيع العودة الطوعية للنازحين السوريين إلى وطنهم.

ترحب تركيا بإصدار الولايات المتحدة ترخيصا عاما وبالقرار الذي اتخذه مؤخرا الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيف الجزاءات. ولكن ذلك لا يكفي. ونأمل أن تُتخذ خطوات إضافية لتخفيف الجزاءات، وخاصة فيما يتعلق بجهود إعادة الإعمار والاستثمارات الجديدة، من دون فرض شروط مسبقة، ولا سيما في قطاع الطاقة. ونشجع أيضا المجلس على النظر بجدية في إجراءات رفع الأسماء من القائمة. ولا يمكننا أن نفوت فرصة تحقيق الاستقرار في سورية لتكون قادرة على تلبية تطلعات شعبها.

ما فتئت تركيا تدعم تطلعات الشعب السوري وأهداف الثورة السورية. لقد احتضن بلدي الملايين من النازحين السوريين وتدخل لحماية سلامة سورية الإقليمية ووحدتها وعمل مع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية للمضي قدما بالعملية السياسية. وتواصل تركيا التزامها الراسخ بضمان استقرار سورية ووحدتها وأمنها. وقد استأنفت قنصليتنا العامة في حلب عملها، إضافةً إلى السفارة التركية في دمشق.

وتجري تركيا حوارا وثيقا مع الإدارة الجديدة. وبعد الزيارة التي أجراها وزير الخارجية أسعد الشيباني في شهر كانون الثاني/يناير، استضفنا الرئيس أحمد الشرع الأسبوع الماضي. لقد أكدنا في اجتماعاتنا على أهمية الحوكمة التمثيلية والشاملة للجميع والمصالحة الوطنية. ونأمل أن تُنشأ هياكل جديدة للدولة في عملية الانتقال السياسي بدعم شعبي واسع وبشفافية. وستكون قيادة الشعب السوري وتوليه زمام الأمور، بدعم من الأمم المتحدة، أمرا ضروريا لنجاح العملية الانتقالية.

وتشجع تركيا المجتمع الدولي والجاليات السورية على التعاون البناء مع الإدارة الجديدة. ونرحب بزيارة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس وفريقه إلى دمشق. وسنواصل دعم التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية في القضاء على الأسلحة الكيميائية وتحديد هوية الجناة.

لا مكان في مستقبل سورية سواء لتنظيم داعش أو لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية. ويشكل إنهاء وجود تلك الجماعات الإرهابية شرطا أساسيا لتحقيق السلام والاستقلال والوحدة السياسية في سورية. وتقدّر تركيا عزم الإدارة الجديدة على مكافحة الإرهاب وتعرب عن استعدادها للتعاون مع سورية في هذا الصدد. ولا يمكن اعتبار وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية كيانًا منفصلًا عن حزب العمال الكردستاني، كما أعلنوا بأنفسهم. إن ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية ليست ممثلا شرعيا للأكراد السوريين. ويشكل احتلال هذا التنظيم الإرهابي للشمال الشرقي تهديدًا لسلامة الأراضي السورية وللسكان المحليين. ويجب أن ينتهي استغلاله لموارد سورية من الغاز الطبيعي والنفط. وينبغي إعادة هذه الموارد إلى أصحابها الشرعيين، أي الشعب السوري، لاستخدامها من أجل تحقيق الرخاء في سورية.

ويجب أن تغادر العناصر غير السورية داخل تلك التنظيمات الإرهابية البلد. وينبغي أن يلقي ما تبقى من عناصر وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني جميع أسلحتهم. وتستخدم التنظيمات الإرهابية في شمال شرق سورية معسكرات تنظيم داعش وسجونه للدعاية لتبرير وجودها. لقد حان الوقت الآن لتحويل أمن تلك المعسكرات والسجون إلى الإدارة الجديدة. وتعرب تركيا عن استعدادها لتقديم كل الدعم الممكن لسورية في هذا الصدد. وندعو أيضا إلى إعادة معتقلي داعش المحتجزين في المعسكرات والسجون إلى بلدانهم الأصلية. وينبغي أن تكون تلك البلدان مستعدة لاستقبال مواطنيها.

تثير التوغلات الإسرائيلية في الأراضي السورية بالغ القلق. وتنتهك أنشطتها العسكرية المستمرة في سورية سيادة سورية وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة ككل. وندين التقدم المستمر لإسرائيل نحو الأراضي السورية وندعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لضمان إنهاء الوجود الإسرائيلي في سورية.

ولن تدخر تركيا جهدا في تقديم الدعم اللازم لسورية من أجل التعافي وإعادة الإعمار خلال هذه العملية الانتقالية. ونشجع المجتمع الدولي على حشد جميع الموارد المطلوبة في هذا الصدد. ويشكل الحفاظ على استقرار سورية وسلامة أراضيها ووحدتها أولويتنا القصوى. ومن الأهمية بمكان أن نتعاون جميعًا لمنع أي أعمال من شأنها تقويض تلك المبادئ الأساسية.

في الختام، أود أن أذكر بأن تركيا لم تتخل عن الشعب السوري قط – ولا حتى عندما بلغ النزاع الوحشي ذروته – وستواصل الوقوف إلى جانب سورية في فترة ما بعد النزاع وفي وقت السلم.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.